الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص :تحليل واستشراف اقتصادي

الموضوع

التنمية المستدامة في الجزائر واقع وآفاق

من إعداد الطالبة: سايح سهام

تحت إشراف الأستاذ: الدكتور بجياوي خضر

أجيزت بتاريخ :

أعضاء لجنة المناقشة المكونة من السادة

المقرر: السيد: بجياوي خضر..... أستاذ التعليم العالي جامعة عين تموشنت

العضو: السيد : ..... أستاذ مساعد ب جامعة

الموسم الجامعي 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل،

ونسأله في ذلك مزيدا من الفضل والنعم.

أتقدم بشكري الخالص إلى مشرفي وأستاذي الدكتور "يحياوي " الذي أزال الستار من أمامي ولم يبخل علي بتوجيهاته

وإرشاداته، ورافقني في عملي هذا حتى نضجت ثمرته.

إلى كل زملائي الذين أمدوني بما وجدوه يخدم هذا البحث

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد لإثراء هذا العمل.

سايح سهام

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى:

قرة عيني من حملتني وهنا على وهن إلى من ذللت لأتفتح

إلى أمي الحبيبة.

إلى القلب الرحيم الذي رعاني بعطفه منذ الصغر، ولم يدخر جهدا

ليلبسني ثوب المعرفة ويحفزني على التنقيب لأبلغ مستوى الذي

وصلت إليه

أبي العزيز رحمه الله.

إلى زوجي العزيز

إلى فلذة كبدي أولادي "أمير وإيناس"

إلى من هم سندي في الحياة إخوتي وأخواتي بارك الله فيهم.

إلى كل من جمعني بهم الأيام.... أصدقائي.

سايح سهام

قائمة الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنـــــــــــوان الجـــــــــــــدول	الصفحة
01	تطور مفهوم التنمية المستدامة ومحتواها منذ الحرب العالمية الثانية	09
02	يوضح تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر من 1990 إلى غاية 2000	33
03	يوضح توزيع الغلافات المالية للخدمات العامة وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي	36
04	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	37
05	يوضح توزيع هيكل الإجمالي للاستثمارات وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال فترة 2001-2004	38

فهرس الأشكال

الرقم	عنـــوان الشـــكل	الصفحة
01	التطور التاريخي لظهور التنمية المستدامة	10
02	أهداف التنمية المستدامة	13
03	أبعاد التنمية المستدامة	22

الفهرس

المحتـــــــويـــــــــــــــات الصفحة

البسملة ..... /

الاهداء ..... /

شكر وتقدير...../

فهرس الجداول والأشكال ..... /

فهرس المحتويات ..... /

المقدمة العامة ..... أ–ث

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

تمهيد الفصل الأول 01

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.....02

المطلب الأول :التطور التاريخي لتنمية المستدامة وتعريفها..... 03

المطلب الثاني:أهداف التنمية المستدامة وخصائصه.....11

المبحث الثاني: أسس التنمية المستدامة وأبعادها.....15

المطلب الأول: أسس التنمية المستدامة ومستوياتها..... 15

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة 19

خلاصة الفصل الأول 23

الفصل الثاني :واقع التنمية المستدامة في الجزائر في ظل الإنعاش الإقتصادي.....**24**

تمهيد الفصل الثاني 24

المبحث الأول : واقع التنمية المستدامة في الجزائر **25**

المطلب الأول : مؤشرات التنمية المستدامة 25

المطلب الثاني : واقع التنمية المستدامة في الجزائر بعد الإستقلال 29
المبحث الثاني :التنمية الإستراتيجية لتحقيق الإنعاش الإقتصادي.....34
المطلب الأول :برنامج الإنعاش الإقتصادي في فترة 2001-2004.....34
المطلب الثاني :البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي.....38
المطلب الثالث :البرنامج الخماسي 2010-2019.....41
المطلب الرابع : إستراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة.....43
خلاصة الفصل الثاني 47
الفصل الثالث : تحديات التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر 48
تمهيد الفصل الثالث..... 48
المبحث الأول : تحديات التنمية المستدامة في الجزائر..... 49
المطلب الأول : ضعف معدل النمو الاقتصادي وإرتفاع معدل التضخم..... 49
المطلب الثاني : تفشي البطالة وتفاقم حدة الفقر.....53
المبحث الثاني : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر.....59
المطلب الأول : مشروع الطاقات المتجددة 59
المطلب الثاني : مشروع قانون التنمية المستدامة للساحة و مشروع الصرف الصحي للنفايات64
المطلب الثالث : : توصيات وحلول لتحقيق التنمية المستدامة.....66
خلاصة الفصل الثالث.....68
الخاتمة.....74
قائمة المراجع.....76

المقـدمة العـــامة

المقدمـــــــــــــــة العامة

لقد كانت علاقة الإنسان في بداية تاريخه في العصور الماضية متوازنة ومستقرة لأن قدرته الاستهلاكية وما كان يستخدمه من وسائل تقنية كانت محدودة في ما تمنحه له البيئة من خيرات وثروات وعند انصاف القرن العشرين حدث انفجار سكاني كبير لأعداد البشر و أصبحت معدلات هذه الزيادة بالغة حتى وصفت بأنها انفجار سكاني إضافة إلى تفاقم معدلات استهلاكهم لمواردها الطبيعية من سلع و خدمات ، وتفاقم تطلعاتهم لمزيد أكثر وأكثر بعده كفايتهم .ونتيجة ذلك تفاقمت كمية النفايات التي تخرج عن نشاطاتهم إلى حيز البيئة . واختلت العلاقة المتوازنة بين الإنسان والبيئة . وتوجس العالم خوفا من خطر ذلك على مستقبلهم وفي نهاية القرن العشرين عمدوا إلى البحث عن حل وإيجاد حل مناسب فكانت فكرة التنمية المتواصلة أو المستدامة هي أفضل مخرج وحل لمشاكل العلاقة داخل البيئة ، وتبلورت في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بتصريح بتاريخ 1976 الذي نشر تحت عنوان مستقبلنا المشترك.

وتقع التنمية المستدامة عند تقاطع الالتقاء ما بين البيئة والاقتصاد والمجتمع لذلك كان على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العالم أكثر وعيا واهتماما بالبيئة و بالمشاكل المتعلقة بها ، ليمتلكوا القدرة على المعرفة والمهارة والحس والالتزام بالعمل كأفراد ، أو مجموعات . من أجل إيجاد الحلول للمشاكل الآنية والمتنوعة دون انشاء مشاكل جديدة . و إن علينا أن نهتم بأن تبقى على الكرة الأرضية بعد مغادرتنا لها موارد كافية تستجيب لاحتياجات الأجيال القادمة . ليس هذا فحسب ، بل يقع علينا واجب تعليم الأطفال أن نحترم القدير والالتزام لتكون الطبيعية رغبة في حمايتها، وبذلك يتزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة ويصبح لا يوجد شيء على وجه الأرض إلا وله مفهوم مرتبط بالتنمية المستدامة.

فكرة التنمية المستدامة أصبحت هي الشبح الذي يهدد تطور ونمو الاقتصاد لكافة الدول ، بقائها . لذلك وجب اتخاذ عدة إجراءات و سياسات من شأنها التمهيد لتحقيق التنمية المتواصلة والدائمة

وعليه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية: فما هي يا ترى هذه السياسات التي تساعد على تنمية المستدامة في الجزائر وما واقعها وآفاقها في الجزائر؟

تهدف من دراسة هذا الموضوع هو إبراز السياسات التي تساعد على تجسيد تنمية المستدامة . ومنه يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما مفهوم التنمية المستدامة ؟

-ماهي مكوناتها أبعادها؟

-ماهي مؤشرات التنمية المستدامة فيها؟

- ماهي معوقات والتحديات الرئيسية لتنمية المستدامة؟

-ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر بعد الاستقلال وفي ظل الانفتاح الاقتصادي؟

- ماهي السياسات والاستراتيجيات المتبعة لتحقيق التنمية المستدامة والحلول اللازمة لتحد منها.

والإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بصياغة الفرضيات التالية

-التنمية مستدامة هي استخدام الموارد الطبيعية بالشكل الذي يضمن الحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

- تتضمن التنمية المستدامة ترشيد النواحي الاقتصادية و الاجتماعية والتكنولوجية.

-بذلت الجزائر مؤخرا في اتخاذ العديد من الإجراءات و السياسات سعيا منها وراء تحقيق التنمية المستدامة باستراتيجية تكاملية أهم تحقيق الانتعاش الاقتصادي إلى غاية 2023.

أسباب الدراسة:

نستعرض جملة من الأسباب التي أدت بنا إلى التطرق إلى دراسة هذا الموضوع نهم والمتمثلة فيما يلي:

1.الأسباب الموضوعية:

-التخصص في مجال التحليل والاستشراف الاقتصادي كان السبب الأول في اختيار هذا الموضوع؛

-إثراء المكتبة العلمية عموما والمكتبة الجامعية خصوصا؛

-الرغبة الذاتية والميول التخصصي في معالجة ودراسة موضوع التنمية المستدامة؛

2. الأسباب الذاتية:

-حب التطلع ومحاولة معرفة الاستراتيجيات والتحديات التي تفرضها التنمية المستدامة على الدول المتقدمة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة مواكبة التقدم والتنمية الاقتصادية.

-التبين من دراسة هذه المواضيع التنموية التي أصبحت المحدد الأكبر الذي تواجهه دول العالم عامة والدول السائرة في طريق النمو في الوقت معاصر.

أهمية البحث:

إن موضوع التنمية المستدامة قد نال اهتمام العالم ككل، فقد عقد من أجلها القمم والاتفاقيات العالمية فتتضح بذلك أهمية هذا الموضوع من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالقضايا المرتبطة به ارتباطا وثيقا بالتلوث والبيئة والتي عالج حلها في المؤتمرات العالمية.

لذلك وجب المحافظة عليها بالاستخدام الأمثل ومنه تكمن موضوع أهمية الموضوع وأحقيته في الدراسة والبحث.

أهداف الدراسة:

وتتمثل أهداف الدراسة فيما يلي :

-محاولة التعرف على التنمية المستدامة وأهم تجلياتها.

-توضيح وتقييم دور التنمية المستدامة وأبعادها الأساسية.

-التعرف على برنامج الجزائر في التنمية المستدامة والبرامج التنموية التي سعت من خلالها إلى محاولة السير على خطى الدول المتقدمة في هذا المجال.

الدراسات السابقة:

-سامي رضيد، عزي ظاهر (2018)بعنوان" واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر ، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول" استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة23-24 أفريل 2018 دراسة لقارب بعض الدول جامعة الوادي

-عبد القادر عويسات مليود (2008)، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة الجزائر ، مذكرة ماجستير.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال توضيح المفاهيم الأساسية، المرتبطة بالمتغيرات الأساسية التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر كما تم إسقاط هذه المفاهيم على الواقع في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

تمهيد:

المتتالي البيئية لا تعرف الحدود، فهذا العصر يشهد تحديات بيئية مختلفة أصبحت تهدد الأحياء بسبب قيم وأعراف وأخلاقيات توصي في النفس أهمية التقدم الاقتصادي و الإنتاج المادي على حساب الاستغلال السليم لموارد الطبيعة حيث أن التحسن في مستويات المعيشة الذي تجنيه الشعوب قد يضيع بسبب التكاليف التي قد يفرضها التلوث البيئي على الصحة و نوعية الحياة لذلك وجب على كل فرد المحافظة على البيئة و تحسينها لمصلحة العامة والخاص في إطار التنمية المستدامة حتى يتحقق العيش الكريم في بيئة تتفق مع حقوقه و كرامته الإنسانية.

كما وأن تعاظم حجم تلك المتتالي ، وتقلص نسبة الموارد على الأرض واضعاف قدرتها على التجديد دافعا ،فإن هناك حاجة ملحة لترشيد التعامل الإنساني عن طريق تبني التنمية المستدامة

ومنه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

المبحث الثاني:أسس التنمية المستدامة وأبعادها

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة وسيلة لإرتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الذي هو عليه إلى وضع أفضل، كما أنها عملية تسعى للتطور في الأبعاد من خلال التحسين المستمر والشامل والجزئي لمصالح الفرد والمجتمع باعتبارها عنصر مهم، هدفها تحقيق مستوى معيشي مناسب وحياة أفضل مليئة بالرفاهية والازدهار.

المطلب الأول: التطور التاريخي لتنمية المستدامة وتعريفها

إن التنمية المستدامة هي كمصطلح لم يكن يلقى إهتماما واسعا خاصة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية حيث ارتبط هذا المفهوم بتزايد الوعي بحدة المشاكل التي كانت تتعرض لها البيئة مما دفع بالمجتمع الدولي بمؤتمرات لتصوير ظهور فكرة التنمية المستدامة.

الفرع الأول: السياق التاريخي للتنمية المستدامة

بدأت بوادر الظهور الأساسية للتنمية بعد الحرب العالمية الثانية ، فلم يستخدم هذا المفهوم بعد ظهوره في الاقتصاد الريفي على يد " آدم سميث "وحتى في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا بإستثناء، فما كان يدل على حدوث التطور في المجتمع آنذاك هو مصطلح (النقد النادي أو النقد الإقتصادي) وحتى كذلك في فترة تطور بعض إقتصاديات أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر فكان المصطلحان المتداولان هما التحديث "Modernisation" أو التصنيع "Industrialisation".

فمفهوم التنمية يرى بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بحيث يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة لمتطلبات

الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال[1].

ثم مع بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأ العالم يصحو على فضيح العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد استمرار الحياة فوق كوكب الأرض، في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية خلال العقود الماضية ، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات وتحفيز الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك ونشر لأول مرة عام 1987 للتأكيد على أن حسابات الحاضر والمستقبل يجب أن يتم مراعاتها من خلال نشاط اقتصادي يتمتع بإدارة مستدامة من أجل تنمية مستدامة يكون من أهدافها عدم الإضرار بموارد البيئة والحفاظ على حق الأجيال القادمة من تلك الموارد[2].

ومن ثم برزت عدة محطات وأحداث مهدت الطريق لبزوغ التنمية المستدامة وسنذكرها حسب تسلسلها الزمني كالآتي:

في تاريخ **1950**: ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى هذه السنة، حيث تقرر الاتحاد العالمي لحفظ على الطبيعة l'Union international pour la conservation de la nature أول تقرير حول حالة البيئة العالمية وهذا التقرير هي دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد أعتبر هذا التقرير خلال تلك الفترة في مجال التقارير معقدة بالمقارنة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.

---

[1] .. حسن بن برجم : **اقتصاديات البيئة، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** ، مداخلة ألقيت بمناسبة اليوم الوطني للبيئة، 141-141.

[2] أشرف محمد عاشور ،**جغرافية التنمية والفقر** .دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،2013 ص46،45.

[3] عبد الرحمان سي سردار، **التنمية المستدامة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن عمان 2015 ص15 .

1968:إنشاء نادي روما لمشاركة عدد قليل نسبيا من الأفراد لكنهم يحتلون مناصب مرموقة في دولهم حيث كان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية.

1972:انعقاد مؤتمر ستوكهولم وكان ذلك بحضور **112**دولة عربية، وقد تم التطرق إلى البيئة والمشكلات التي باتت تهددها.

1979:الفيلسوف والمفكر الألماني هانس جوناس(Hanse Jonas) يعبر عن قلقه على الأوضاع البيئية في كتابه"مبدأ المسؤولية".

1980: الاتحاد الدولي لحفاظ على البيئة(IUCN) أصدر تقريرا تحت عنوان الإستراتيجية العالمية للبقاء أين ظهر فيها أول مرة مفهوم التنمية المستدامة.

1987:في هذه السنة إصدار اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرا بعنوان مستقبلنا المشترك"Our Common Future تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية HARLEM BRUNDTLAN التي تم طرح التنمية المستدامة كنموذج بديل يراعي متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة الجانب البيئي، وأنه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قائمة للاستمرار من دون أضرار بيئية .وفي هذا الاجتماع ظهرت فكرة التنمية المستدامة كمصطلح يهتم بالتوازن البيئي.

1989: اتفاقية بازل الخاصة بضبط وحظر حركة النفايات الخطرة العابرة والضرورة التخلص منها وحاذقت عليها 150 دولة.

1992: انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو ما يسمى بقمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل.

1997:اعتماد بروتوكول كيوتو يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة والعمل على تحسين كفاءة إستهلاك الطاقة في القطاعات الإقتصادية والعمل على زيادة إستخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة.

2002:انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (ريو +10) في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والإستهلاك وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى الموارد الطبيعية.

2005:أصبح بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ حول تخفيض الانبعاثات المؤدية إلى الإحتباس الحراري.

2007: خلال الفترة الممتدة بين 03-14 ديسمبر 2007 انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بأندونيسيا،وتحررت مقترحات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية أهمها الارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الإحتباس الحراري.

2009:بعد مرور ثلاث سنوات من انعقاد قمة المناخ " بكوبن هاغن " سنة 2009 نظرا لتأكد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم مازالت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات، وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك من أجل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها المكتوبة والمرئية، لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة وكمية مثلما هو ما نتج عن بروتوكول كيوتو، واكتفاء الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة تعمل من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري.

ومن خلال ما سبق يتضح بأن التنمية المستدامة هي النموذج التنموي الجديد الذي يمكن وبكل الصدق، وأنها ظهرت نتيجة مجموعة من الجهود والاتفاقيات وبخاصة تقرير مستقبلنا المشترك سنة1987، لتصبح الشغل الرئيسة في مفهوم التنمية المستدامة.

الفرع الثاني:تعريف التنمية المستدامة

لقد تنوعت التعاريف التي تخص التنمية المستدامة وأصبحت متداولة ومتعددة الاستخدامات وهذا لمعاني كثيرة ومتنوعة هدفها المحافظة على البيئة التي يعيش فيها لذا كان هدفها الرئيسي من تطبيقها هو إجراء تغيرات في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون التأثير السلبي على عناصر البيئة.

يتضمن مصطلح التنمية المستدامة إلى مقطعين هما :التنمية والمستدامة، وفي أن نتطرق لمفهوم التنمية المستدامة سنتطرق إلى:

1-التنمية لغة: التنمية في اللغة مصدر من الفعل نمى، يقال :أنمى الشيء زاده وجعله ناميا.

2-التنمية إصطلاحا:يقصد بالتنمية الازدهار والتكاثر والزيادة والرفاهية، التنمية سياق حركي يؤدي إلى الانتقال من وضع سابق غير مرضي إلى وضع لاحق يستجيب بكيفية مرضية إلى حاجات وتطلعات الشخص والجماعة[1].

أما معنى الاستدامة فهو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن وتدفقه وتحقيق المنفعة العامة[2].

---

[1] أنظر حسين عبد القادر حمدان، دور الوقف في التنمية المستدامة، الجزء الثاني الدورة الثانية عشر لمجلس الأوقاف بعنوان الأوقاف عبر التاريخ في تأمين التنمية المستدامة يومي 10-11 أفريل جامعة الشارقة الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 18.

[2] أنظر عبد الحميد مدوخ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2010، ص 11.

كما تعرف كذلك على أنها" استمرارية الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة على خصائصها"[1].

وعرفها أيضا "عاطف غيث "أن التنمية تعني التحرك العلمي المخطط مجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف ، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها[2].

أما كلمة المستدامة فمأخوذة من استدامة الشيء، أي حسب دوامه واستمراريته.

ومن هذا المنطلق يتبين أن لتنمية المستدامة عدة تعريفات تتوعت واختلفت باختلاف الأزمنة والاتجاهات الفكرية لكل أصحابها كالآتي:

رئيسة وزراء النرويج **Groharlem Brundtland** هي أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي سنة 1987في تقرير" مستقبلنا المشترك" للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية[3].

أما **البنك الدولي** فيعتبر أن الاستدامة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدامة بأنها " :تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل، الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية لأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادة استمرار غير المتناقص."

كما أن **تقرير ريو دي جانيرو** حسب جدول أعمال القرن 21 عرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية يجب أن تحقق بطريقة توفق وتساوي في إرضاء وإشباع الحاجات المرتبطة بالتنمية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبلية[1].

---

[1] تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المنشأ من طرف الأمم المتحدة في جويلية 1987، ص16.

[2] عادل محمد عبد الرزاق، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص16.

[3] الطاهر خامرة ، **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،2007ص14.

أما **G Wackerman** يرى أن مصطلح التنمية المستدامة قد وضع من أجل " ترصيد العلاقة بين حاجات التنمية الإقتصادية أو تسيير سليم للبيئة، وهذا التسيير لا يكون مستداما إلا إذا كان إستغلال الموارد يكون من جيل إلى أجيال، وتعوض الحياة الأساسية للبشر في تحسين مستمر "[2].

ويمكن أيضا تعريف التنمية المستدامة بعبارات تقنية على أنها منهج تنموي على المدى الطويل والذي يحقق الرفاهية الإنسانية لأجيال الحاضر على أن لا تقوم هذه الأخيرة بإخلال أو تدهور رفاهية الأجيال القادمة[3].

وتعددت تعاريف التنمية المستدامة بإختلاف الجانب الذي تنتمي إليه وتميزها كالآتي:

الجانب الإجتماعي: التنمية المستدامة تعني السعي إلى تحقيق إستقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية.

الجانب البيئي: تعرف التنمية المستدامة بأنها" :إستخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقص قدراتها للأجيال المقبلة مع الحفاظ على رصيد ثابت غير متناقص من الموارد الطبيعية."

الجانب الإقتصادي: إن التنمية المستدامة تركز على الإدارة الفنية للموارد للحصول على العائد الأقصى من مشاريع التنمية الإقتصادية شرط الحفاظ على نوعية الموارد على أن لا يقلص من الدخل الحقيقي في المستقبل كما تعني بالنسبة للدول المتقدمة حفظها في مستوى معيشة المواطن واحد من الفقر ويمكن في ضمان تنمية دخل الفرد في المستقبل ليس بأقل من الجيل الحالي

[1]Loïc Chauveau, le développement durable, produire pour tous, protéger la planète, petite encyclopédie،2009،P10
[2] Gabriel Wackerman, 2008, le développement durable, édition ellipses, Paris ،P 31
[3] Policy brief, sustainable development critical issues,OECD,2001,p 5

الجانب التكنولوجي: عرف التنمية المستدامة بأنها" استخدام تكنولوجيا جديدة أنظف وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية بهدف الحد من التلوث والمساهمة على تحقيق الاستقرار[1].

ومن خلال ماذكرناه من تعاريف متنوعة يمكن استخلاص أن التنمية المستدامة ترتكز على مسألة الاستغلال الأمثل للموارد، لتلبية حاجات الحاليين مع مراعاة الأجيال القادمة واحتياجاتهم المستقبلية ويكون هدفها الأساسي متمثلا في حماية البيئة، مع التركيز على تحقيق الأبعاد الأساسية والاقتصادية الاجتماعية التكنولوجية والبيئية.

الجدول رقم (01):تطور مفهوم التنمية المستدامة وتحولها عند الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	مبدأ انفراد التنمية بالنسبة للإنسان
1	النمو = التنمية الاقتصادي	فترة الحرب العالمية الثانية منتصف سبعينات القرن العشرين	– اهتمام كبير وربيس بالجوانب الاقتصادية –اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية –إهمال جوانب البيئة	تعالج كل جانب من جوانب تعالج مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب المختلفة)	الإنسان هدف التنمية (التنمية من أجل الإنسان)
2	التنمية = النمو الاقتصادي+ التوزيع العادي	منتصف السبعينات منتصف الثمانينات القرن العشرين	–اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية –اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية –اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	تعالج كل جانب من جوانب تعالج مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب المختلفة)	الإنسان سبب التنمية التنمية من أجل الإنسان الإنسان وسيلة التنمية (تنمية الإنسان)
3	التنمية تتضمن= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية	النصف الأول من الثمانينات القرن العشرين	–اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية –اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية –اهتمام كبير بالجوانب	تعالج كل جانب من جوانب تعالج مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود	الإنسان سبب التنمية التنمية من أجل الإنسان وسيلة التنمية التنمية الإنسان جميع التنمية (تنمية بواسطة الإنسان)

[1] حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، مذكرة دكتوراه ،جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية **2013،2012ص24**.

	والبيئة بالمستوى نفسه		البيئة	تكون متبادلة بين الجوانب المختلفة)	
4	التنمية المستدامة =الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمستوى نفسه	التصف الآن من الموارد الطبيعية وحق الجيل الحاضر	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية —اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية —اهتمام كبير بالجوانب البيئية —اهتمام كبير بالجوانب الروحية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب المختلفة)	الانسان محور التنمية التنمية هي أجل الانسان الانسان وسيلة التنمية التنمية الانسان الانسان جميع التنمية التنمية بواسطة الانسان

المصدر :عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابو زنط التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ط1 صفاء عمان. الأردن 2016 ص34

الشكل رقم (1):التطور التاريخي لظهور التنمية المستدامة

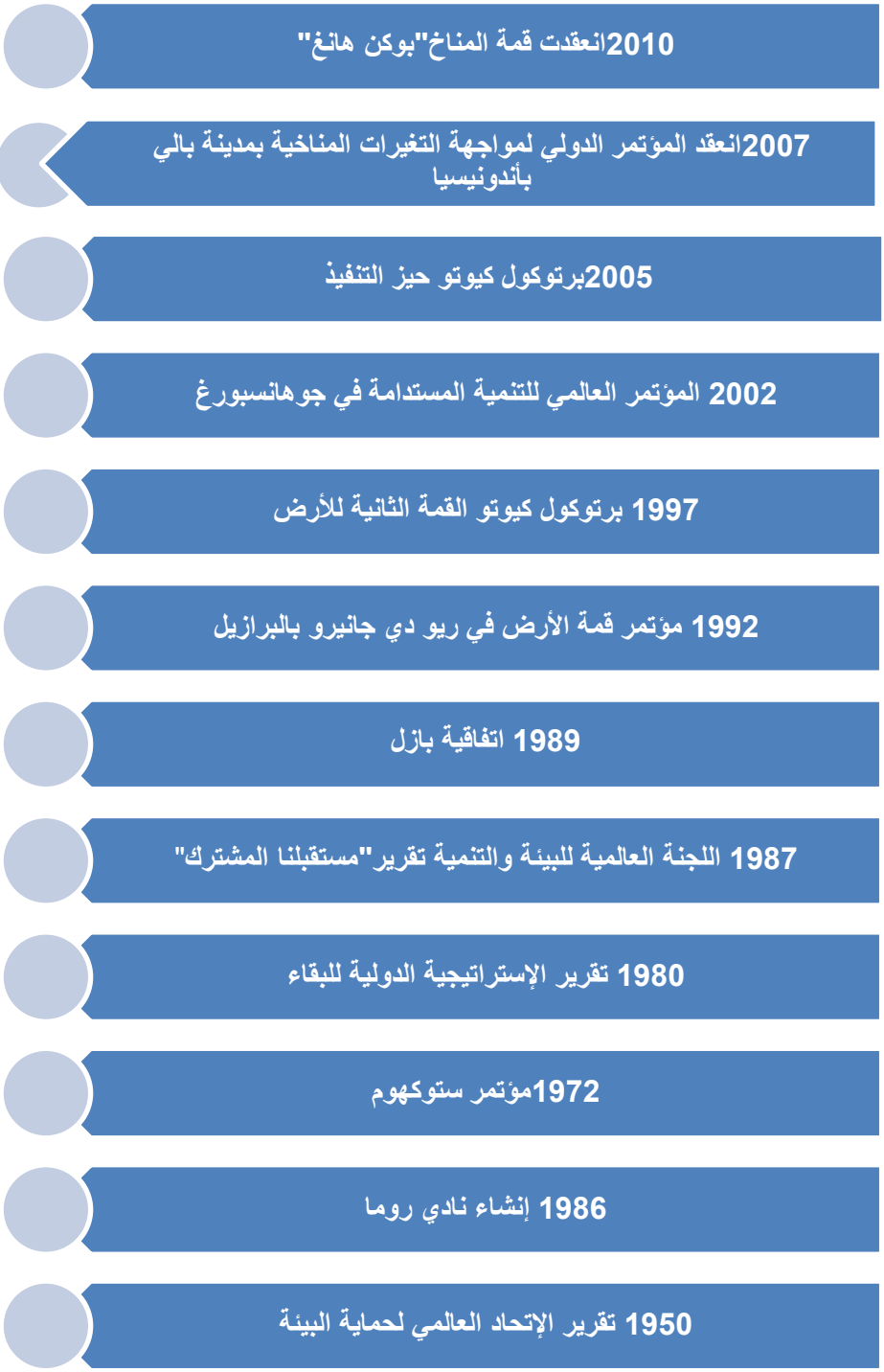

المصدر: من اعداد الطالبة إستنادا لمذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر بعنوان الإتصال وعلاقته بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية في المؤسسة الإقتصادية من إعداد الطالبة مهري شفيقة2011/2012ص30

المطلب الثاني:أهداف التنمية المستدامة وخصائصها

الفرع الأول-أهداف التنمية المستدامة

تنمية مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها نلخصها كالآتي:[1]

1-زيادة الدخل الوطني

تعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة في الدول المتخلفة حيث أن الدافع الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى إحداث تنمية مستدامة يكمن في فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها والذي يقتضي زيادة الدخل الوطني من خلال زيادة السلع و الخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة.

إلا أن زيادة الدخل تتوقف على إمكانيات الدولة ، فكلما توفرت رؤوس الأموال والكفاءات أكبر كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الوطني.

2-تحسين نوعية الحياة

من خلال التعليم الجيد، والعناية الصحية، والتوزيع العادل للثروة والدخول، وإقامة نظام للأمن الاجتماعي والاهتمام بالثقافة، وإقامة علاقات إنسانية على أساس العدل والتسامح والمساواة ورعاية الحقوق الأساسية،وإتاحة الفرصة للمشاركة والتداول السلمي للسلطة، والتحرر من الحرية للفقر أو الاعتماد عليهم، إضافة إلى التحرر من أسر الجهل والفقر والمرض[2].

3-احترام البيئة الطبيعية:التنمية المستدامة إنها بمثابة تنمية تستوعب العلاقة المتبادلة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام[3].

---

[1] راجع بتصرف: التنمية المستدامة وتحديات في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة [illegible]، 2008، ص 138

[2] حامد عبد الله عبد الله، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، [illegible]، ص ص 13-14.

[3] أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع الثاني في ضوء المتغيرات العالمية والعلمية المعاصرة، مكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2011، ص 72.

4-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة

تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد الحلول المناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة[1].

5-ترشيد إستخدام الموارد الطبيعية:

التنمية المستدامة تعمل بالدرجة الأولى على تحسين نوعية حياة الإنسان ككل ليس على حساب البيئة وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها الطبيعية، إضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة ولا تختفي نهائيا بكميات تعجز البيئة عن استعاضتها.

6-ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

تسعى التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في المجال التنموي، وكيفية استخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع، مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا[2].

7- إحداث تغير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع

تكون بطريقة تلائم وإمكانيات وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تعقب التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها[1].

---

[1] بن عامر، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في المؤسسة الجزائرية للأسمنت عين التوتة باتنة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال وإستراتيجية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011-2012، ص ص 18-19.

[2] زيد الله، التنمية المستدامة وتطبيقاتها في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2011، ص 11.

الشكل رقم (2): أهداف التنمية المستدامة

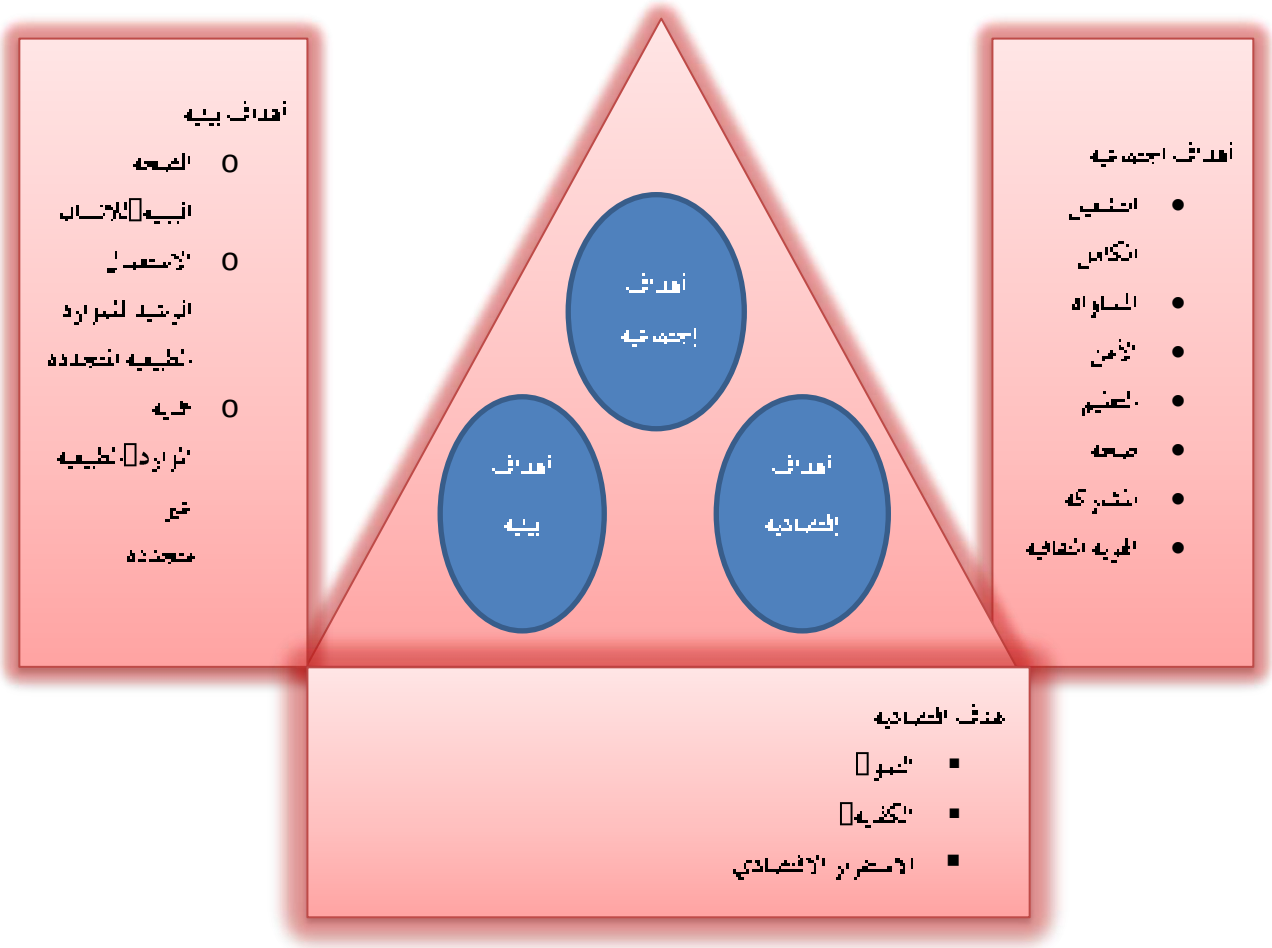

المصدر:

Tatyna .p.soubbotiva، beyond economic growth، the world bank second edition washinton،2004،p10.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها كالآتي:

[1] تبين الصفحة من ملف ذاكرة ص الا

- ✓ التنمية المستدامة تعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية متضمنة في زيادة في كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها.

أما في الجانب الاجتماعي يكون ذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع وكيفية تحقيق التوازن البيئي للحكم على الجانب الاجتماعي للمجتمع.

- ✓ التنمية المستدامة هي تنمية دائمة ومتطورة ومستقلا تلبي آمال وحاجات الحاضر والمستقبل فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجيات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع والطرق والآليات لضمان حاجيات الأجيال المستقبلية.
- ✓ التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة لمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرار.
- ✓ يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح علمي ، وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في إدراج مفهوم بعد التنمية المستدامة.
- ✓ للتنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالمرونة والتغيير والترتيب.
- ✓ للتنمية المستدامة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال آليات فعالة ومبادئ تقوم عليها.
- ✓ للتنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب.
- ✓ وجود علاقة تكاملية بين البيئة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى وهذه العلاقة طردية إذ توجد بينهما علاقة تكاملية وتوافقية لتحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة.

- ✓ هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء فضلا أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالتغيرات المناخية فهي تنمية تتميز بخاصة استوائف الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي كما تتميز أيضا الحفاظ على العمليات الضرورية في المحيط الحيوي والتي تتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتغيرها بما يضمن استمرار الحياة[1].
- ✓ هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين متطلبات استخدام الموارد والمجالات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي وجعلها تعمل جميعا بانسجام داخل منظومة البيئة بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المستمرة[2]. وتعتبر أساسا إلى تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، فهي تسعى للحد من الفقر العالمي.

المبحث الثاني: أسس التنمية المستدامة وأبعادها

المطلب الأول: أسس التنمية المستدامة ومستوياتها

1) أسس(مبادئ) التنمية المستدامة: في نهاية القرن 20 بدأت تتبلور عقيدة بيئية عامة تبنتها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم على10 مبادئ تعد المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة في العصر الجديد وهذه المبادئ تتمثل كالتالي:

1. **تحديد الأولويات:** إن محدودية إمكانيات البيئة ومحدودية الموارد المالية تؤدي إلى التشدد في وضع الأولويات وإجراءات العلاج على مراحل إذا تم وضع خطط قائمة على التحليل الفني للآثار

[1] الجوزي جمعة محمود زيدان، التنمية المستدامة في ظل العولمة والحكم الراشد، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2011)، ص 148.

[2] الجوزي جمعة محمود زيدان، مرجع سبق ذكره، ص 111.

الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية[1].

2. الإستفادة من كل دولار:

كثير من السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة ككفئة تدون مبرر ولا تستطيع الدول النامية استخدام أساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدمها تقنيا في الدول الصناعية عن كمية مبالغ فيها على فعالية الكلفة وأفادت الجهود في هذا المجال عديدة (التشبث، التقيي، التكنيت) إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كبيرة بموارد محدودة[2].

3. اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:

بعض المكاسب في مجال حماية البيئة سوف تتضمن تكاليف ومقايضات والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات تحسين الكفاية والحد من الفقر وتوفير الموارد التي لم تكن يسهل على مشكلات البيئة توضيح سياسة لتحقيق الربح للجميع.

4. استخدام أدوات السوق ما أمكن ذلك: حيث أن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار التخريبية هي الأفضل من حيث البدأ أو التطبيق مثال على ذلك تقوم الدول النامية بفرض رسوم على الانبعاثات وتدفق النفايات أو رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة للاستخراج[3].

5. الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

---

[1] center for environment education, sustainable development an introducathon, 2007,p21

[2] [illegible]

[3] دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شهين، الدار الدولية لإشارات الثقافة، القاهرة2000ص80

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيم وقدرة من فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع السيارات الخشنة، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأضرار البيئية.

6. العمل مع القطاع الخاص

لابد من تعامل الدولة بجدية ومرجعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية وذلك من خلال تشجيع الجمعيات البيئية ومؤسسات ودخول أنظمة الإدارة البيئية وتوجيه التمويل الخاص بإتجاه أنشطة تحسين البيئة من مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاية الطاقة.

7. الاشتراك الكامل للمواطنين

عند مواجهة المشكلات البيئية لبعد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة إذا شاركت المواطنون المحليون وهي هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية:

- المواطنين هم القادرة على تحديد الأولويات على المستوى المحلي.
- أعضاء المجتمعات المحلية غالبا ما يعملون على مراقبة المشاريع البيئية.
- مشاركة مواطنين بكثرة يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

8. توظيف المشاركة التي تحقق نجاحا

يجب على الحكومات الاعتماد على الإرشادات التالية التي تشمل(الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع)لتنفيذ تدابير وبرامج من أجل التصدي لبعض القضايا البيئية.

9.تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية:توسع الدول نشاطها عن طريق استثمارات كبيرة في البنية بأقل التكاليف وذلك بإدخال تحسينات وتعديلات على تقنيات المنشآت من خلال استثمارات فنية[1].

9. إدماج البيئة من البداية:

أي العمل بمنطق الوقاية خير من العلاج وذلك بحيث تتمكن من تلافيها أي في وقوعها لأن الوقاية تكون أحسن كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم الدول الآن إلى تقييم وتقييم الضرر المحتمل من الاستثمارات في البيئة الصحية المراد إنشاؤها[2].

2) مستويات التنمية المستدامة:

يمكن التفريق بين مستويين رئيسيين للتنمية المستدامة هما محل نقاش وادى عديد المفكرين والاقتصاديين لذلك لابد من التطرق إليهم:

1. الإستدامة القوية

تعني فكرة الاستدامة القوية إمكانية التوسع نحو الخارج في المنشآت التنموية الاقتصادية والاجتماعية لكن وفق الحدود الطبيعية أو البيئية وذلك لضمان وجود استمرارية لعملية التنمية.

إن الإستمرار في المنشآت الاقتصادية والاجتماعية(الإنسانية)على المدى البعيد لن يكون إذا هناك ضرر كبير بالبيئة أو الطبيعة التي توفر الموارد الحالية والطبيعية.

---

[1] حيدر عبد الرزاق كمونة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] بلوافي عمار، بن أحمد سليم، إمكانية البيئة والتنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، مداخلة ملتقى الوطني حول حوكمة الشركات وتفعيل دور المراجعة في تطوير الاقتصاديات، جامعة الشلف، الجزائر، 14-15 نوفمبر 2011، ص 88.

والاستدامة القوية ترفض فكرة الإحلال من مستويات رأس المال(طبيعي، مادي، أو تكنولوجي)فهي تسعى إلى الحفاظ على المكونات المختلفة لرأس المال عند مستواها الأصلي كل على حدا، فهي تعد مكملة بعضها البعض لا بدائل[1].

2. **الإستدامة الضعيفة**:على العكس يقترح مستوى الإستدامة الضعيفة أن التوسع في البعدين الاقتصادي والاجتماعي على حساب رصيد الموارد البيئية شريطة بقاء رأس المال الإجمالي ثابت رأس المال(الطبيعي +التكنولوجي+البشري+ المالي)ثابت.

والاستدامة الضعيفة تعني أن هناك توسعا في نطاق المخزون من الموارد وأن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة وإيجاد بدائل للموارد غير متجددة والاستخدام الأمثل للموارد الحالية، والبحث على مصادر بديلة للموارد أو المخزون، كما أن الاستدامة الضعيفة تسعى للحفاظ على رأس المال الكلي عند مستواه الأمثل دون الأخذ في الاعتبار التغيرات في مكونات رأس المال وبالتالي فهي تعتبر من هذه المكونات رأس المال التي تعد بدائل لبعضها البعض بالنسبة لمشتريات الأنشطة الحالية والموارد الناضبة[2].

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

التنمية المستدامة تضم ثلاث أبعاد متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض في إطار يتسم بالتنسيق والتكامل والترشيد، ويتضمن كل بعد على مقومات فرعية أو عناصر وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:[3]

أ. **البعد الإقتصادي**: تعني الاستدامة تحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك

[1] أوزيد صحراوي، عايب اليمينة والطاقات المتجددة في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى الوطني حول إستراتيجية التنمية المستدامة، 2011، ص3.

[2] أنظر في: **موارد الطاقة والتنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد التنمية، جامعة سعد دحلب البليدة، 2011.

[3] نورة عمارة، **النمو السكاني والتنمية المستدامة**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة عنابة2012 ص19-20

إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر والحفاظ على مستوى معين من التوازن بين العناصر

ثانية : النمو الاقتصادي المستدام وتكفي رأس المال والعدالة الاقتصادية وتوفير وإشباع الحاجات الأساسية.

كما ويعتمد هذا العنصر على المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل.

حيث نجد أن سكان البلدان الصناعية يستحوذون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية وخير دليل على ذلك الدول الصناعية في الشمال فالتنمية المستدامة تعني إحداث خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.

أما البلدان الفقيرة فتحاول الاهتمام بتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا، وتمثل على ذلك استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أكثر منه في الهند بـ 33 مرة وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الـOECD أغنى بعشرات مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

ويندرج وفق هذا البعد:

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.
- تقليص تنحية البلدان النامية.
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته.
- الاستعمال في توزيع الموارد.
- الحد من التفاوت في مستوى الدخل.
- تقليص الإنفاق العسكري.

ب. **البعد الاجتماعي**: يرتكز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين بها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل شفافية واستدامة المؤسسات والتنوع الثقافي[1].

كما يتميز هذا العنصر كذلك إلى قوة العلاقة بين الطبيعة والبشر وتحقيق الرفاهية وتحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة كما يهدف إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار.

ت. **البعد البيئي**: يتضمن هذا البعد على مراعاة الحدود البيئية لكي يكون هناك بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والنمو وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وإحراق الغابات، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتحسب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة، والقدرة على التكيف وتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة وضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة،لأن التوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية يهدف إلى رفع مستوى معيشي مع جميع الجوانب وتقليل الموارد البيئية التي تشكل عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط

[1] محمد عبد العزيز عيد وآخرون، اقتصاديات البيئة، دار وائل للنشر، ط1، 2007، ص 30-31.

تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة[1].

ويتضمن عنصرين أساسيين هما:

قاعدة المخرجات: وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض هذه المخلفات أو تتجاوز

بقدرتها

على الاستيعاب مستقبلا.

قاعدة المدخلات:وتتضمن على:

-مصادر متجددة في الطبيعة كالماء والهواء.

-مصادر غير متجددة في العروقات.

[1] راشد بن حمد البلوشي المستدامة و مستقبل التنمية العربية الإقتصاد و العلوم السياسي جامعة الدول العربية 2011 ص 119-120

الشكل رقم(03): أبعاد التنمية المستدامة

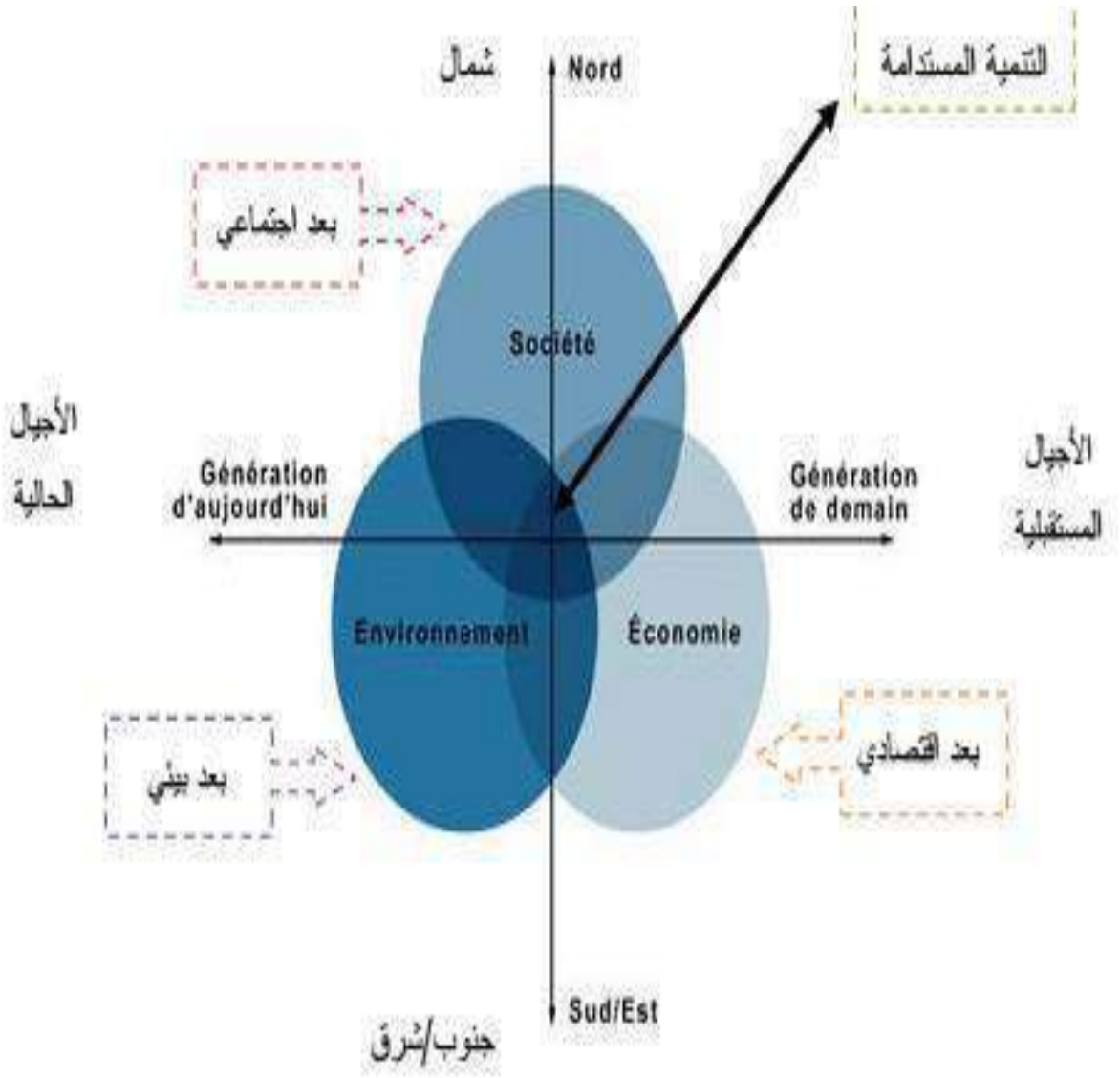

المصدر :منصري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية الغذائية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر،2011،ص53

خلاصة الفصل الأول:

إن التنمية المستدامة تتمثل في عمارة الأرض و إصلاحها بما لا يخل بالتوازن و عدم استنفاد العناصر الضرورية للحفاظ على سلامة البيئة . و الحد من تعريض الأرض و ما عليها لمختلف أنواع الكوارث ، و تأكيد عدالة توزيع الموارد و عوائد التنمية . و الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير الرشيدة و توجيهها نحو الاستدامة . فالمعادلة بسيطة " إدارة التنمية على مستوى العالم بما يحقق التوازن البيئي " لكي الحصة الكبرى تبقى في التصنيع . فالعالم غني والفقراء يزدادون فقرا . والحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى عقد عالمي جديد قائم على العدالة فالتنمية المستدامة القائمة على الإدارة العادلة لموارد العالم وتوزيع العادل لثمرات و ضمان الحقوق الإنسانية للشعوب ، وهي الطريق الأقصر لتحقيق السلم و الأمن العالمي.

الفصل الثاني: واقع التنمية المستدامة في ظل الإنعاش الإقتصادي

تمهيد:

تعرف التنمية على أنها التطوير في جميع الميادين باستخدام الإمكانيات المتاحة والتنمية في جوهرها وتهتم في صيغها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنشئة السياسية والاجتماعية وغيرها من المفاهيم.

وتشكل التنمية المستدامة أداة هامة لمواجهة مختلف التحديات البيئية للأفراد المجتمع والتي من خلالها تم التأكيد على ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية لها، ويعتبر تحقيق التنمية المستدامة من أهم التحديات والصعوبات التي تواجهها الجزائر التي تتعلق بتحسين النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بالإضافة إلى حماية البيئة وفق مقتضياتها.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى واقع التنمية المستدامة في الجزائر وسياساتها في ظل الإنعاش الإقتصادي من خلال التطرق إلى واقع ومؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر ثم تقديم برامج وسياسات الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في ظل الإنعاش الإقتصادي.

المبحث الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

تسعى المجتمعات لتقييم نتائج خططها التنموية بالاعتماد على مؤشرات محددة،والأسلوب التقليدي في تقييم نتائج خطط المجتمعات غالبا ما يركز على مؤشر واحد مثل متوسط الفرد في الناتج المحلي إلا أن الإستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة تركز على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات والتي تشمل الاقتصاد واستخدام الطاقة والعوامل البيئية والإجتماعية في شكل متداخل صوب المدى الطويل.ولقياس الكفاءة والتلاحم بين مختلف الأنظمة فإن مؤشرات الإستدامة تشمل العديد من الجوانب الواسعة مثل الاقتصاد والبيئة والثقافة وحضارة المجتمع ودور السياسة والحكومة واستخدام الموارد والتعليم والصحة والعمودة والسكن وأعداد السكان والأمن العام والرفاهية والمواصلات.

المطلب الأول:مؤشرات التنمية المستدامة

إن الوضع الحالي للتنمية المستدامة في أي دولة يقوم بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقيم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير كمية يتم حسابها و متابعة تطورها وتوجهاتها،ولكن لا يمكن إعتبار مؤشر الإستدامة البيئية مقياسا محكما للتنمية المستدامة،إذ يعرف حاليا بكثير من النقد المنهجي أما بالنسبة للمؤشرات الأكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة الصور في مجال التنمية المستدامة فقد تطورت هذه التنمية المستدامة في الأمم المتحدة وتسمى عادة بمؤشرات "الضغط والحالة والاستجابة" لأنها تميز مابين مؤشرات الضغط البيئة على النشاطات الإنسانية،التلوث،انبعاث الكربون ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة من نوعية الهواء والمياه والتربة ومؤشرات الاستجابة من المساعدات التنموية، كما أن من هذه المؤشرات من شأنها أن تساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة بحيث يعتمد في تقسيم مؤشرات التنمية المستدامة عادة على ثلاث فئات رئيسية هي الأعمدة الرئيسية التي يبنى عليها تعريف التنمية المستدامة التي نوجزها فيما يلي:

المؤشرات الإقتصادية:

أ .**البنية الإقتصادية** :هي أهم المؤشرات الاقتصادية للدولة وهي كالتالي:[1]

الأداء الإقتصادي :ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.

التجارة :يقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

[1] مسار دوره مع سن دكاد ص 96

الحالة المالية :وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي وكذا نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

صادرات السلع والخدمات/إيرادات السلع والخدمات :يقاس هذا المؤشر بميزان التجاري القيمة التجارية للبلد.

أنماط إستهلاك والإنتاج :من أهم مؤشرات الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية:

استهلاك المادة :وتقاس بمدى كثافة استخدام مادة في الإنتاج ، أي مدى استخدام الموارد الخام الطبيعية.

استخدام الطاقة :وتقاس بمستوى نصيب الفرد السنوي من الطاقة مقارنة بنوع المواصلات (سيارة، قطارة، مواصلات عامة...إلخ).

إنتاج وإدارة النفايات :وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية وانتاج النفايات الخطرة وانتاج النفايات مشعة وإعادة تدوير النفايات[1].

ب .المؤشرات الاجتماعية

ويمكن تقسيم هذه المؤشرات حسب المحاور التي تناولها كمايلي:[2]

مكافحة الفقر :ويمكن رصد مقدمة الجور في هذا المجال في الأوجه التالية:

معدل البطالة :وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى جميع القوى العاملة.

---

[1] ـ د. عبد الله بن عبد العزيز بن حمد الحبس،" التنمية المستدامة من منظور بيئي والمؤشرات المركبة لقياسها"، بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية المستدامة، جامعة الملك فيصل، المنعقد في الفترة 11-13 نوفمبر 2008م، ص 58-59.

[2] ـ نفس المرجع السابق، ص 61.

مؤشر الفقر البشري :بالنسبة للبلدان النامية فإن هذا المؤشر مقسم إلى ثلاثة أبعاد وهي :حياة طويلة وصحية(وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لا يتوقعون ولا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه المأمونة ونسبة الأطفال الذين دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة.)

السكن :حيث أن يتوفر المسكن والمنزل المناسب الذي هو من أهم احتياجات التنمية المستدامة ويقاس عادة بنسبة مساحات في الأبنية لكل شخص.

الصحة العامة :إذ هناك ارتباط وثيق بين الصحة والتنمية المستدامة ومن المؤشرات المعتمد عليها في هذا الجانب:

حالة التغذية :ويقاس بمعدل الوفيات لمن هم خمس سنوات والعمر المتوقع عادي الولادة.

الإصحاح :وتقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية وموصولين بمرافق تنقية المياه.

الرعاية الصحية :وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية عادي الأطفال.

الأمن :يعني الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والسلام الاجتماعي يعتمدان على وجود نظام متطور وخالي من الإشارة الأمنية التي تجعل المواطنين من الجريمة، ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من السكان.

1- **القضاء على الإنفجار السكاني** :ويقصد به زيادة عدد السكان بوتيرة سريعة وغير مرغوب فيها لأنها لا تتفق مع معدلات التنمية والمقدرات البيئية، ويعتبر القضاء على الانفجار السكاني مؤشرا هاما لتحقيق التنمية المستدامة.

2- **التعليم** :والذي يعتبر من أهم متطلبات التنمية المستدامة وهو عملية مستمرة طوال العمر، وقد تم التركيز على التعليم في كل قمم وثيقة أجندة القرن 21 حيث أن التعليم هو من أهم الموارد

التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة، ويعتبر مستوى التعليم مؤشرا هاما في معرفة درجة تقدم دولة ما اقتصاديا واجتماعيا.

3.المؤشرات البيئية:

وتحتوي على النقاط التالية:[1]

أ .**الغلاف الجوي** :هناك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي:

التغير المناخي :ويتم قياسه من خلال تحديد إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ترقق طبقة الأوزون :ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنفدة للأوزون.

نوعية الهواء:ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

ب .**الأراضي** :أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي:

الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

الغابات :يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الأشجار.

التصحر :ويتم قياسها من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

ت .**البحار والمحيطات والمناطق الساحلية** :تتمثل فيما يلي:

المناطق الساحلية :وتقاس بتركز الصحاب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

مصائد الأسماك :وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

[1] ـ نفس المرجع السابق ص 84

ث .**المياه العذبة** :تقاس بوفرة المياه من أكبر الأحجام المائية عنصريا ونسبة الكثبان المغمورة في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستغلالها سنويا مقارنة بكمية المياه المتجددة.

ج .**النوع الحيوي** :يتم قياسها من خلال مؤشرين رئيسيين هما:

الأنظمة البيئية :تقاس بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.

الأنواع البيئية :يتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

المطلب الثاني:واقع التنمية المستدامة في الجزائر مابعد الاستقلال

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية رفع مستوى الدخل القومي حيث يبين عن هذا الرفع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ، على أساس أن التنمية الاقتصادية تهدف في جوهرها إلى تحسين الظروف الاجتماعية للفرد عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ، لذلك فهي غاية تستهدف المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد السواء[1] ومن بين هذه الدول نجد الجزائر .

فلقد وضحنا أن الجزائر مرت بالعديد من المراحل في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية ، والتي كانت كلها في إطار سياسة التنمية الاقتصادية الجزائرية.

فعند حصول الجزائر على استقلالها وجدت مخلفات ومشاكل وهياكل إدارية ومؤسسات صناعية وأراضي فلاحية تركها المستعمر الفرنسي ، فعملت الجزائر إلى إعادة بناء الدولة الجزائرية من الجانب الاقتصادي فاعتماد بعض التسيير الذاتي لإعادة بناء الدولة الجزائرية المتعلقة بالإصلاح ما تركه الاستعمار من مختلف المؤسسات والأراضي الفلاحة وذلك عن طريق التسيير الجماعي لهذه الأملاك التي وصلت

[1] محمد عزي التنمية بين الأمس والحاضر ، ص 1999 ،ديوان

الحكم الواحد والهيئات التابعة له ، وانطلاقا من سنة 1967 وهي سنة الدخول في النهج الاشتراكي ، كمنهج اقتصادي يقوم على مشاركة الشعب في العمل الإنمائي واعتماد ما يعرف بسياسة تخطيط التنمية التي تخصص عنها عدة مخططات تنموية تعاقبت من خلال الدولة الجزائرية، لمواصلة بناء الجزائر المستقلة، فالمخطط الأول يتحقيق نجاح معتبر لكنها تميزت بالتبعية للنسمة المركزية في التسيير واتخاذ القرارات في مجال تطبيق سياسة التنمية الاقتصادية[1].

ومع بداية الأزمات الاقتصادية العالمية التي مست الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد أساسا على قطاع المحروقات و◌ٕاهمال القطاعات الأخرى فعندما تصدر قطاع المحروقات ، تجد الدولة قطاع آخر يحمي اقتصادها، فكانت 1980أولى الصدمات وسنة 1986 تلتي الصدمات للاقتصاد الجزائري وهو الأمر الذي أدى إلى بداية تدهور السياسة التنموية آنذاك ابتداء من التخصصات الخماسية مما تطلب الأمر تجسيد جملة من الإصلاحات فعمدت الدولة الجزائرية إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية أي إعادة هذه جميع المؤسسات العمومية التي عمدت الدولة في بداية سنوات الاستقلال على توفير جميع الموارد بما وتتوفر عليها أنها أخفقت في تحقيق الأهداف المرسومة مما مهد طريق آخر إلى بداية تخلي الدولة على التسيير بالمباشر من المركزية في التسيير و◌ٕاعطاء الحرية لمؤسسات الاقتصادية حرية أكثر حتى سنة صدور القانون التوجيهي لمؤسسات لعام 1988 ، هذا الأخير أقر وراءه العديد من الإصلاحات ، وأصبح الجزائر في توجه آخر متمركز حسب التوجه الاشتراكي، وفي خضم الأوضاع السياسية التي بدأت تعرفها الجزائر ، أدى ذلك إلى الدخول في سياسة الإصلاحات اقتصادية جديدة أخرى امتدت إلى سنة1993 كان نتائجها تخصيص الاقتصاد الجزائري للدخول نحو التوجه لاقتصاد السوق وفق آليات جديدة.

[1] لزعر بشير، مرجع

في ظل نظام التسيير الاشتراكي في الجزائر وكانت محاولة الإصلاحات الهيكلية التي مست المؤسسات العمومية مع بداية الثمانينات لم تحقق الأهداف المرجوة منها كتحسين مردودية المؤسسة العمومية الاقتصادية وأدى هذا الوضع المتميز بين المستثمرات الجزائرية بين الاعتماد الكلي على المحروقات كمصدر للإنتاج، وتطبيق البرامج والسياسات التنموية على حسابها، هذه الأوضاع خلفت عدة مساوئ على مستويات المحيطة للمؤسسة وعلى معدلات النمو الاقتصادي، وعلى مستوى المؤسسة أو الاقتصاد الوطني ككل لعدة سنوات، لذلك اعتمدت المستثمرات الجزائرية سياسة جديدة في التنمية، تتميز في تحرير أكبر للاقتصاد حتى يتماشى مع الظروف الدولية الجديدة تتعايش مع مقتضيات اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي.

وقد قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي وبضمن من FMI لحماية الاقتصاد من الانهيار من الهزة التي وصل إليها بالاعتماد على التصحيح هيكلي من خلال إحداث تغيرات في المنظومة الإنتاجية للاقتصاد وتما يتلاءم مع معطيات جديدة على الساحة الدولية وسعيها إلى تحقيق نمو حقيقي مستديم ومستدام[1].

إلا أنها أصبحت تعاني من أزمة خانقة خلال سنة 1995 نتيجة عدم انصياع بعض الشركات والمؤسسات الوطنية والخاصة وتسريح العمال والدعوى المستمرة لرأس المال الأجنبي في بعض القطاعات تبعا لقانون خوصصة.

وتكمن تشخيص الوضعية الاقتصادية والمالية والسياسية التي أصبحت تعيشها الجزائر في:

1- الانخفاض الحاد الذي عرفته حصيلة الصادرات النفطية.

[1] عمر لوزي مرجع سبق ذكره ص 113

2- تزايد أعباء خدمات المديونية الخارجية = فهي أصبحت تأخذ حصص متزايدة على الاقتصاد في إستخدامه سياسة التقشف).

3- التأكل الكبير في احتياطات الصرف الأجنبية حيث عرف انخفاضا قويا.

4- صعوبات في الحصول على مصادر الاقتراض الدولية ، فالوضع المالي الصعب الذي أصبحت تعيشه الجزائر منذ بداية التسعينيات قد كشف وجود وضع مالي صعب ، مما أدى إلى عقد قروض تجارية مكلفة.

5- تبني سياسة إعادة الجدولة كخيار لإعادة الجدولة.

6- الظرف السياسي الصعب الذي أصبحت تعيشه الجزائر في السنوات الماضية.

7- محدودية حقنات الاستثمار الأجنبي المباشر لفترة محدودة.

8- كذلك استخدمت الجزائر سياسة الخوصصة (خوصصة المؤسسات) إلا أنه توجد على اقتصاد الجزائر بأنه اقتصاد غني بالرغم من توفر الموارد والإمكانات إلا أنه لا يوجد استغلال أمثل لهذه الموارد وعدم توفر المؤهلات وتأهيل العاملة المؤهلة.

فالاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية في أضعاف كفاءته للإندماج في مسار الاقتصاد العالمي يمكن حصرها فيما يلي:[1]

1-اقتصاد مديونية : فمعظم السياسات الاقتصادية يركز على تسيير وإدارة أزمة المديونية والتي لا تزال تشكل قيدا يؤثر على القرارات الاقتصادية بغرض انخفاض معدلات المديونية والتي تعود إلى

[1] [illegible] "الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة العربية والتحديات على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة" [illegible] ، [illegible] ، [illegible] ، ص 141.

ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة لزيادة في أسعار البترول فإن حجم المديون لم ينخفض إلى مستوى المقدرة المستديمة بعد مرحلة تحرير التجارة والجدول التالي:

الجدول رقم (02)يوضح تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر من 1990 إلى غاية 2000

المؤشرات	1990	1992	1994	1995	1998	2000
اجمالي الديون الخارجية (مليار دولار)	26.6	25.9	28.9	33.2	30.3	25.1
خدمة الدين (مليار دولار)	8.9	9.3	4.5	3.4	5.2	4.5
معدل خدمة الدين/%	66.4	76.5	47	31	49.5	20
المديون الناتج الداخلي الاجمالي	48	63	70	74	65	47

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على

Bank of Alger, situation de la Dette extérieur D'Algérie janvier 1990-2000

2-تطور مؤشرات المديونية الخارجية للجزائر: تتمثل في :

الاقتصاد ريعي: فهو يقوم على إستراتيجية استغلال الثروة البترولية والغازية على حساب القطاع والزراعة الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية ، فالاقتصاد الجزائري يعتمد على استغلال المحروقات وهذا ما أضعف سياسة التنمية إذ أثر سلبا على استخدام موارد دخل بديلة فاقتصادها على المحروقات يؤثر سلبا على اقتصادها الكلي لأن تقلبات الأسعار النفط الدولية أدت إلى تقلبات في المجتمعات الاقتصادية الكلية وكانت لتحركات أسعار الطاقة العالمية ، فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات الحكومية ومدى توفر النقد الأجنبي.

3-اقتصاد تطورت فيه آلية الفساد

ظاهرة الفساد أصبحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتحطي منصرمة انقاوية والتشريعية ، فاردادت شبكات المنرق تطورية وتنامت أحجام المبالغ ، هذا الوضع أضعف قدرة الدولة ومؤسساتها ، وتنامت مظاهر التعذيب بكل أنواعه.

فقد بلغ عدد الأسواق تطورية حسب إحصائيات الوزارة التجارة خلال سنة 2005 أزيد من 1600 سوق باتت هاجسا يهدد التجارة النظامية ، لا سيما أنها أعدت مسحن تصاعدي حجمها تدريا بنسبة 40 % من النشاط التجاري الرسمي إلى جانب ظاهرة التقيد الصناعي التي تتسبب سنويا في خسائر بالملايير للمجموعة الاقتصادية الوطنية.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة كإستراتيجية لتحقيق الإنعاش الاقتصادي

لقد نتج عن الوضعية الإقتصادية للجزائر من بعد الاستقلال السعي نحو محاولة وضع استراتيجية تنموية تهدف إلى تنمية شاملة قائمة على الصناعة واستثمارات الدولة وعقابل هذا فقد قامت هيكلة القطاع الفلاحي وهدف منها هو الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي،إذ أن الإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية التي طبقتها الجزائر منذ أواخر الثمانينات كان هدفها إعادة التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي وبعث عجلة التنمية إلى تطبيق الحرية السياسية التي يزيد من حركة الشفافية والمساءلة وتفويض السلطات للمجتمع المدني.

وفي هذا الصدد سعت الجزائر نحو الإصلاحات الإقتصادية وسن القوانين والتشريعات المرتبطة ببرامج الإنعاش الاقتصادي من أجل تهيئة البيئة المناسبة لنمو الاقتصاد المستدام بما يتلاءم والإمكانات المتوفرة

لديها خدمة التنمية المستدامة وهذا ما سنوضحه من خلال التعرض لسياسات التنموية في ظل برنامج الإنعاش من خلال:

المطلب الاول: برنامج الانعاش الإقتصادي في فترة 2001-2004

هو عبارة عن دعم يقدمه بن الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة إقتصادية وقد تم تسطير في هذا البرنامج مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- استكمال العمليات التي هي في طور الإنجاز.
- إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية.
- مساندة بعض المشاريع.
- توفير الوسائل والقدرات لإنجاز، ولاسيما منها الزراعية.
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستفيدة في الانطلاق فيها مباشرة.

ونوضح محتوى البرنامج على مختلف القطاعات:

1.دعم النشاطات الإنتاجية[2]:

أ .الفلاحة :يستحوذ حول البرنامج (PNDA) بكلفة قدرها **65 مليار دج** ويندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المرتبطة بـــــــــــــــــــــــــــــــ:

- ✓ تكثيف الإنتاج الفلاحي، خاصة المواد الواسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من الإنتاجات الزراعية.
- ✓ إعادة أنظمة الإنتاج لتكثيف أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.

---

[1] حسين [illegible] الموجهات الاقتصادية والاجتماعية لتنمية مستدامة للإنعاش [illegible] ص ص [illegible] 187.

[2] [illegible] "تنمية المستدامة واستراتيجية تصيف في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية [illegible] 2019/2018.

- ✓ حماية الأحواض المحدرة والمنصات وتوسيع مناسب لمجرى الوادي.
- ✓ حماية الشاطئ البيئي الرعوي وتحسين العرض العلفي.
- ✓ مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تحريبة التنمية الجماعية ومعاونة ديون الفلاحين.

ب .**الصيد والموارد المائية** :نظرا لطول الساحل الجزائري، فان هذا القطاع لا يحظى بالعناية المستحقة له ويمكن التصريح بأن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية، فالبرنامج يتضمن أساسا في عمليات البناء والتصليح والصيانة البحرية.....إلخ، والتكييف، التقييم، التربية، النقل.....إلخ، ويقدر مبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج بـــــــــــــــــــــــ 9.5 مليار دج.

ت .**التجهيزات الهيكلية للعمران** :تهدف إلى تحسين إطار معيشة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعوز، تم تقدير هذا البرنامج بـ 1331.2 مليار دج.

ج .**تأمين الموانئ والمطارات والطرقات** :يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرقات بوسائط وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش والتهريب بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته بـ 1.7 مليار دج.

د .**الاتصالات** :مشروع حضيرة تكنولوجية للتنمية الجديدة لسيدي عبد الله .تكلفة هذا المشروع تقدر بـ10 ملايير دج.

2. **إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات** :البرنامج يهتم على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي، والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب، وإعطاء

نفس جديد لإحياء الأراضي المزروعة على مستوى المراكز الحضرية، الذي سيسمح بتحسين ظروف في حياة السكان المعنيين، وخلق مناصب الشغل.

وتوزيع الغلاف المالي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3):يوضح توزيع الغلافات المالية للخدمات العامة وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي

القطاعات	المبالغ المخصصة(مليار دج)
البنى التحتية للموارد المائية	31 3
البنى التحتية للموارد المائية	54 6
الاشغال العمومية المجموع الاول :التجهيزات الهيكلية للعمران	45 3 131 2
المجموع الثاني :الموانئ والمطارات والطرقات	1 7
المجموع الثالث :الاتصالات	10
المحيط	6 1
الطاقة	16 8
الفلاحة تنمية الاحواض المتصدرة	9 1
السكن المجموع الثالث :احياء القضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات	35 6 27 6
المجموع الكلي = المجموع الاول+ المجموع الثاني +المجموع الثالث	210 5

SOURCE :LE PLAN DE LA RELANCE économique ; les composantes du programme OP_CTT ,P 8

وينصب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية وموارد مالية وإدارية ويهدف من أجل تجاوز وبأقل تكلفة للحصول على نتائج مرضية، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير داخلية وخارجية كما في الجدول التالي:

الجدول رقم:(4) السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
تعصرة دارة الضرائب تصليح المصانع والتجهيزات قبل الخوض الصناعة	0.2 5.5 0.3	2.5 7 0.8	7.5 5 0.5	9.8 5 0.4	20 22.5 2
تصليح ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
نموذج تشيا على الأدنى المتوسط	0.013	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

Source : programme de soutien à la relance économique appui aux Réformes, OP_CTT, P20

ولقد قدرت تكلفة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 بـ 478 مليار وكانت هيكلة الاستثمارات المكلفة كالآتي:

الجدول رقم(5): يوضح توزيع هيكل الإجمالي للاستثمارات وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال فترة 2001-2004

هيكل الاستثمارات	المبالغ المخصصة(مليار دج)
قسم طرق الشبكة	155
الأنشطة المنجمية	71
الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	76
البنى التحتية	124
تنمية الوسط	20
البنى التحتية للإدارة	29
المجموع	478

SOURCE : Le plan de la relance économique ,les composantes du programme ,OP _CTT ,P 9_10

المطلب الثاني :البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009)

لقد تميزت سنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية وفق استعادة الأمن عبر أنحاء القطر، وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي:[1]

- استثمار إجمالي حوالي 40 مليار دولار (أي 3.700 مليار دينار)، منها حوالي 30 مليار دولار (أي 2.350مليار دينار) من الإنفاق العمومي
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8 % خلال السنوات الخمس (منها 6,8 %في سنة 2003) تراجع في البطالة أكثر 29%،24%.
- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم 700,000 مسكن.

[1] نحو بناء التنمية المستدامة في الألفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص 14

أولا: الإصلاح في المجال الاقتصادي:

1. **تحسين إطار الاستثمار**: ترقية الاستثمار وتنميته إذ تعتزم الحكومة على مراجعة قانون الاستثمارات، وتوفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار بتنصيب مراجعات التشريعية والتطبيقية، ومضاعفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (AND)كما تسير الحكومة على تحسين مستوى جهودها ومواصلتها جلب الاستثمار والشراكة الأجنبية.

2.**تسوية مسالة العقار**: عادا ما تعتبر عائقا أمام الاستثمار فمشكلة العقار الصناعي تعزم الحكومة على:

- ✓ إصلاح تسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط وتثمين المناطق الموجودة، وتصوير مناطق جديدة وجمع الخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات.
- ✓ إصلاح فائض العقار العمومي على مستوى المؤسسات العمومية.

3.النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة عبر أنحاء البلاد:

-تنمين الثروات الوطنية وتطويرها:

أ .**قطاع المحروقات والمناجم**: ستقوم الحكومة باستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية من اجل جلب الاستثمار الخاص الوطني، وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو في شكل شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم، ودعم الأنشطة في المراحل اللاحقة لإنتاج المحروقات وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة.

ب .**التنمية الريفية**: يمكن إنعاش الفلاحة برسم دعم وتنمية الأرياف، وفي هذا الإطار تعتمد الحكومة على مواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية، من خلال:

- دعم التعاونيات التي تدعم المشاريع المستحدثة لمناصب الشغل والإنتاج مساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات.
- برامج تسيير وتنمية الغابات والمنهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي.
- دعم برنامج الإسكان الريفي.

ت .الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة:

في إطار المخطط الوطني المقرر لهذا الغرض تتم مواصلة انتهاج سياسة البيئة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة وتكريس الدولة ووسائلها لتحسين البيئة والحفاظ عليها من خلال عمليات التطهير وإزالة النفايات وفرض إحترام التشريعات البيئية وإشراك المجموعة الوطنية في هذه المبادرة الكبيرة، وفي مجال تسيير النفايات الخاصة والمنهوت ستعرض المحاور المذكورة على:

- فرض احترام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها.
- إشراك المواطنين المعنيين وترسيخ قاعدة" من يلوث يدفع."
- تصوير مخطط التخفيف التدريجي من النفايات والأخطار.
- الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتحسين نوعيته.
- الاستعمال المستدام للتنوع البيئي والموارد الحيوية.
- حفظ المنظومات البيئية الهشة.
- إنشاء مناطق ذات حماية مكثفة ومضاعفة المساحات المحمية ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية

مواطنين إعادة تأهيل وترقية المساحات الخضراء والحدائق والأنصبة البيئية للمواصلات.

المطلب الثالث :البرنامج الخماسي 2010-2019

1.البرنامج الخماسي 2010-2014

إن الهدف من إنتهاج هذا البرنامج هو السعي نحو تحقيق قفزة نوعية على كل الأصعدة باعتباره من أكبر الأعمدة التي المخصصة من قبل الدول خاصة المساهمة في طريق النمو، وقد خصص هذا البرنامج لترقيف النشاطات القاعدية التي تحقق في ماضي من برامج سابقة وتم استعمالها في حدود معدل مناسب جهل لتحسين المستوى المعيشي للفرد، وبناءا على ذلك يمكن توضيح مايتضمنه البرنامج كالاتي:[1]

تخصيص أكثر من 4000 من موارد البرنامج الخماسي لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحسين التحيب في مختلف أنواره وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والموارد الطاقوية من كهرباء وغاز إضافة إلى تحسين الخدمة العمومية والتي تتمثل في الآتي:

- ✓ مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قطارات الموانئ.
- ✓ تحديث شبكة السكة الحديدية وتحسين النقل الحضري.
- ✓ تحسين إمكانيات وخدمات الخدمات الجوية وقطاعات العتاد وزيادات ضبط الضرائب والجمارك والعمل.
- ✓ دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية ومنح القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة.

---

[1] بن حسين محمد حسن، تقييم برنامج الاستثمارات العامة وانعكاساته على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2004 الملتقى الدولي بتاريخ 11 و 12 مارس 2013، جامعة سطيف، الجزائر.

- ✓ تشجيع المؤسسات الاقتصادية ولا سيما المنشئة منها على خلق مناصب شغل ومرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

2.برنامج التنمية للفترة (2015-2019)

ومن اجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني تبنى الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015- 2019 الذي يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني، ومن أجل تحقيق هذا البرنامج وتجسيد أهدافه لابد على الجهاز من تحقيق مايلي:

أ .**تطوير النشاطات الفلاحية** :من خلال:

- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد المائية ووضع برامج طموحة للتسجير لمزيد من 400,000 هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة.
- ✓ توسيع المساحات المسقية بما أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب.
- ✓ مضاعفة الإنتاج من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة ورفع قدراتها.

ب .توسيع وعصرنة القطاع الصناعي :من خلال:

- ✓ ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة.
- ✓ دعم نشاطات تثمين الموارد المنجمية خصوصا نشاطات صناعات الحديد والصلب.
- ✓ إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.
- ✓ تعزيز النشاطات الصناعية الموجهة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة

ت .تسيير النشاطات القاعدية وتوسيعها :من خلال:

- ✓ مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وانشاء خطوط جديدة.
- ✓ استكمال الطرق الخاصة بالطريق السيار بطول اجمالي قدره 6163 كلم.
- ✓ تعميد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال انجاز 2000 كلم من الطرق السريعة في مناطق الهضاب والجنوب.
- ✓ انجاز موانئ و تعزيز الأسطول البحري الوطني وانشاء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة وهران وقسنطينة إلى مطارات ربط دولية فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى و توسيعها.
- ✓ تصوير شبكة الطرق من خلال انجاز خطوط جديدة وتعميمات ازدواجية بعض الطرق وعصرنتها[1].

ووفقا لبرنامج التنمية المنتظرة الخماسية السالف ذكره فإنه يهدف في مضمونه إلى تعزيز قدرات الاقتصاد الجزائري تجاه إكتشافات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة،كما أن هذا المخطط سيفتح آفاق جديدة لتنمية محلية و البشرية وبناء اقتصاد تنافسي ومتنوع يسمح بالخروج من حلقة تبعية الاقتصاد الوطني لمداخيل البترول غير المستقرة.

المطلب الرابع: إستراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة

لقد قامت الوزارة المكلفة بحماية البيئة بإعداد مخططا وطنيا لحماية البيئة والتنمية المستدامة يعتمد من خلاله مجمل الأنشطة التي تعتزم الدولة القيام بها في هذا المجال، وهكذا بدت الحاجة إلى استراتيجية

[1] -Le portail du premier ministére algérien."http://www.premier-minister.gov.dz/date de consultation20/05/2021

وطنية تتمحور حول التوافق بين التنمية الاقتصادية وتقليص حدة الفقر والحفاظ على توازن مختلف الأنظمة البيئية وإسنادها لمخطط وطني لبيئة المستدامة[1].

أولا :محاور الاستراتيجية الوطنية :تتموقع هذه الاستراتيجية ضمن منطقة التنمية المستدامة وانطلاقا من معاينة التقرير الوطني حول البيئة لسنة 2000 فقد كان من الضروري أن تتبنى الجزائر في بناء إستراتيجية وطنية لبيئة قد تعتمد مبدئيا تدور حول المحاور الثانية :[2]

1. بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر .

2.الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، الأراضي الفلاحية والتنوع البيئي.

3. تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أفضل للنفايات عمليات التطهير مختلف المنشآت.

أما من حيث المبادئ الخاصة بهذه الاستراتيجية فهي تقوم على المبادئ الثانية:

1. إدماج القابلية البيئية في استراتيجية التنمية لابد قصد الحث على نموها وتقليص الفقر .

2. وضع سياسات حكومية فعالة ترمي إلى تنقية الظاهر الخارجية للبيئة يرتفع نمو نشاطها الاقتصادي أكثر فأكثر بالقطاع الخاص.

3. اعتبار البيئة قيمة يحميها القانون من خلال مراقبة مختلف السلوكيات المادية بالبيئة، وتحميل الملوث مسؤولية التعويض بدفع جميع التعويضات وزارة كل المخاطر والأضرار الماسة بالبيئة.

ثانيا: أهداف الاستراتيجية

من خلال تحليل أسباب العوامل الكامنة في حدوث ظاهرة الأزمة الايكولوجية لبلاد، تتضح لنا خاصة وخصوصا المشاكل البيئية في الجزائر، هذه المشاكل تؤثر على صحة ونوعية المحيط المعيشي

---

[1] من وثيقة الأمانة الوطنية لحماية البيئة من التلوث في التشريع الجزائري (مداخلة في ملتقى الدار ورهانات المستقبل) أيام19-21 نوفمبر 2006 ص28

[2] زرواتي حسين، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق، مكتبة حسين العصرية،2013ص 283-284

للسكان، كما تؤثر على إنتاجية واستمرارية الرصيد الطبيعي، وكذلك مردودية إستعمال الموارد وخلية المنافسة الاقتصادية عموما.لذلك حددت الأهداف العامة للهيئة الإقليم وتحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل إجمالا في أربعة أهداف كبرى تتمثل فيما يلي:[1]

1. تحسين صحة ونوعية المواطن يتحقق ذلك بواسطة:

- ✓ تهيئة المساحات الخضراء.
- ✓ تحسين الأطر الحضارية والمؤسساتية والإدارية للبيئة.
- ✓ تقييص إنتاج النفايات وإدخال تقنيات التسيير المتكامل للنفايات سواء على المستوى المؤسساتي أو المنزلي

المحافظة على رأس المال الطبيعي وتحسين مستواه :ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق ما يلي:

- زيادة مساحة الغطاء الغابي والمناطق المحمية لحماية الأنظمة البيئية الهشة والحساسة أهمية للتنوع البيولوجي والمناطق المتاخمة.
- الترويج العقلاني للموارد واعتماد تكنولوجيا إنتاج واستعمال أكثر ملائمة.
- ترشيد السياسة الحضارية لعقارات أي حق الملكية واستعمال للأراضي الفلاحية والسهبية.

2. تقييص الخسائر الاقتصادية وتحسين المنافسة :من خلال:

- عقلنة استعمال الموارد الأولية الحساسة.
- عقلنة استعمال الموارد الطاقوية.
- تحرير وانطلاق المؤسسات العمومية الأكثر تنوعا والأقل مردودية مالية.
- تحسين التسيير البيئي والتحكم في تكاليف الإنتاج.

[1] من المرجع السابق ص 21.

- تحسين صورة وجمة القيمة السياحية بمؤسسات وترقية السكن الوحيا المقية.

حماية البيئة الشاملة من خلال:

أ .حماية المراحات من النفايات المنزلية

ب .منع تنفيذ مخطط الشاطئ الوطني لمكافحة التصحر .

ت .وضع حيز التنفيذ الإستراتيجية الوطنية وخطط الاستعمال الدائم للوقاية والمحافظة على التنوع البيولوجي.

3. **المحافظة على الرصيد الطبيعي وتحصيل مردوديته** :وذلك من خلال:

- ✓ توضيح وتفعيل القانون العقاري خاصة فيما يتعلق بالأراضي المخصصة للزراعة أو الرعي سواء كان ذلك قصد التملك أو الاستعمال الدائم.)
- ✓ الاستعمال العقلاني للموارد المائية واختيار أنجع التكنولوجيات في عمليات الانتاج.
- ✓ الوصول الى تحقيق هدف الأمن الغذائي المنشود.
- ✓ تكثيف الغطاء الغابي وتأهيل المناطق الحمية.
- ✓ المحافظة على المناطق الساحلية وتأهيلها والاعتناء بها.
- ✓ تعيين إطار قانوني يمكن السكان المحليين ومختلف الشركاء من المشاركة في تنفيذ مشاريع خاصة تتعلق بالمحافظة على التراث الطبيعي من اجل تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ تقوية التنمية الحضرية والريفية لتكثيف الشغل، وتحقيق الحماية خيار خاصة في الريف في إتقافها الى حد بعيد من تراكم الوضع.)
- ✓ تعزيز وتشجيع الصادرات لضمان ديمومة الموارد والسعي إلى الاحتفاظ بها.

المحافظة الشاملة على الإقليم، وذلك ضمن تحقيق ما يلي:

- تكثيف الغطاء النباتي وتنويعه وزيادة مساحته.
- رفع عدد المناطق المحمية والمناطق الرطبة، والمناطق البرية والمخصصة للتنمية المستدامة.
- المحافظة على المراعات وحمايتها من الفيضانات والمنزلقات وارتفاع مستوى المياه الباطنة.

ثالثا:تطبيق وتنفيذ الاستراتيجية

من المنتظر أن تمكن هذه الاستراتيجية من وضع المرتكزات الأولية للتنمية المستدامة، وهذا انطلاقا من تبني مكونين رئيسيين تتمثل في:

1.إدماج حقيقة الاقتصاد في الاستراتيجية التنموية للبلاد، قصد تحقيق تنمية مستدامة وتقليص الفقر.

2.وضع سياسات عمومية فاعلة، قصد مواجهة العراقيل الخارجية للبيئة والحرية لها، والتحكم في النمو الناتج عن التحولات الاقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الخاص.

خلاصة الفصل :

بعدما تطرقنا إلى واقع التنمية المستدامة في الجزائر بعد الاستقلال والمؤشرات التي تستوجب الاعتماد عليها لقياس التنمية المستدامة،إضافة إلى جملة البرامج والسياسات الواجب إتباعها لانتهاج استراتيجية تنموية فعلي عناصر النجاح متوفرة فلا المقومة تنعدم ولا الشكاوى تستحيل عنها، وقد يسبب التجارب الفاشلة في دول أخرى، أن النمو والنهوض بالشعب هو مسألة استراتيجية للنهوض بكل قطاعات الاقتصاد الوطني في الانسجام وتكامل بينهما ومن أجل ذلك تؤكد الجزائر على ضرورة تعميق الإصلاحات والمشاريع التنموية بطريقة واقعية، وكذلك تطبيق استراتيجية قادرة على إعطاء انطلاقة جديدة للنمو وكيفية المحافظة على ذلك.

وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، إلا أنها تصطدم بكثير من التحديات والصعوبات فيجب على الجزائر تبني واعتماد إستراتيجية حقيقية في سبيل مواجهة هذه التحديات قصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنشودة.

الفصل الثالث:تحديات التنمية المستدامة وآفاقها في الجزائر

تمهيد:

منذ السبعينات من القرن الماضي أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانا بارزا على المستوى الدولي ومن أهم اهتمامات مختلف الحكومات، و قد أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية و الثروات بين الأجيال المختلفة وتمكن التنمية المستدامة أداة هامة لمواجهة مختلف التحديات التي تواجه المجتمع.

وقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات وتغيرات هامة أملتها عليه الظروف التي عاشها كل من المحيطين الوطني والدولي، وهذا على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وهذا التحول قد أدى بقيام الجزائر بجملة من الإصلاحات والاستراتيجيات الواسعة وفي إطار مشاركتها الدولية وقعت وصادقت الجزائر على مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية والدولية الخاصة بمحاربة التلوث والحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة.

المبحث الأول :تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

إن الولوج لتحقيق غايات التنمية المستدامة يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم خاصة الجزائر منها بالخصوص مايتعلق بمجال معالجة الفقر والبطالة وتحسين مستوى دخل الفرد ،تحسين المستوى المعيشي وفيما يلي أهم التحديات التي تواجهها الجزائر وتسعى لمجابهتها في سبيل تحقيق تنميتها.

المطلب الأول: ضعف معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم

أولا:ضعف معدل النمو الاقتصادي

يشكل النمو الاقتصادي أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي و المتعلق بالارتفاع المستمر للإنتاج ، المداخيل وثروة الأمة ، ويعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

بعد استقلال الجزائر سنة1962 تم تبني اقتصاد اشتراكي قائم على التخطيط المركزي والاعتماد على سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي لتحقيق نمو اقتصادي مستمر وهذا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الانتاج الداخلي الخام.

و قد اعتمد نموي برنامج التصنيع أساسا على مداخيل تصدير البترول وليس لخصوصة انتاج حقيقي لثروة لذلك فان الاقتصاد الجزائري إرتبط بتقلبات أسعار البترول وتغيرات الحيط الدولي.

وقد أثبتت الصدمة النفطية لسنة 1986 (انهيار سعر البترول)هشاشة الاقتصاد الوطني إذ ترتب على ذلك بروز عدة مشاكل خاصة زيادة حدة التضخم ، ارتفاع حجم البطالة ،إرتفاع المديونية ، بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو التي أصبحت معدلات سالبة خلال الفترة 1986/1994.

وقتيا فبقى الجزائر اصلاحات اقتصادية ذاتية قصد تصحيح الاختلالات وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق ، والتي من خلالها تم مراجعة العديد من الآليات المتحكمة في الاقتصاد و اتخاذ الاجراءات التالية:[1]

- تصفير المؤسسة العمومية ومنحها الاستقلالية وتحريرها من الضغوط الممارسة للدولة.
- تصحيح المؤسسات على المدى
- طرح قانون جديد للاستثمار سنة 1988 أكثر انفتاحا على القطاع الخاص حيث تم إلغاء الحدود القصوى المسموح له باستثمارها مع إلغاء التصريح المسبق.
- مراجعة نظام الأسعار من خلال تحريرها و جعلها تعتمد على قواعد السوق.

ورغم الاجراءات المتخذة في اطار الاصلاحات الاقتصادية الذاتية الا أن الأوضاع في غاية السلبيات لم تتحسن حالتها على مستوى النمو الاقتصادي الذي شهد معدلات سالبة.

وقد سمح برنامج التعديل بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية و تحسين معدلات النمو الاقتصادي حيث سجل معدل 3.8% سنة 1995 إلا انه انخفض سنة 1996 إلى 3.3% ثم إلى 1.2% سنة 1998 ليرتفع سنة 1999 إلى 4.6%.[2]

وبالرغم من تحسن مستوى النمو الاقتصادي الا أننا نلاحظ مايلي:

- تذبذب معدلات النمو نظرا لارتباطها بتقلبات أسعار البترول بالنسبة للمحروقات و الظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي كما أن المعدلات المحققة غير كافية لمواجهة التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني ، وحسب توصيات البنك العالمي يجب تحقيق معدل نمو في حدود 7%.

[1] [illegible] 14

[2] [illegible] 21

- تدهور القطاع الصناعي و عدم مساهمته في النمو الاقتصادي بحيث سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 1993/1999.
- تدهور الظروف الاجتماعية بعد قرار خوصصة المؤسسات العمومية ، و كذلك تحرير الأسعار مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة 28% سنة1998 وتفشي حدة الفقر.
- و في سنة 2001 تم الانطلاق في اعتماد برنامج دعم الانعاش الاقتصادي و الذي تمتد إلى غاية 2019 قصد تفعيل النمو من خلال انعاش الاقتصاد عن طريق تنفيذ الصنف الكفي و ترقية الاستثمار و كذلك

تهيئة البيئة المحيطة للاقتصاد وفق التحولات التي تميز المسار التنموي ، بالإضافة إلى تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر .

وبفضل الاصلاحات المنتهجة خاصة في اطار برنامج دعم الانعاش الاقتصادي تمكنت من تحسين المؤشرات الكلية و تحسين معدلات النمو كما يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (06) تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة 2001/2014[1]

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي%	2.1	6.8	5.1	4.3	4.2	4.6	3.9	3.8	4.1

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات 2001/2014

من خلال الجدول السابق يتضح تحسن في النمو الاقتصادي لكن إذا حسبنا معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات يجده لا يتعدى 3.9 % في المتوسط مما يدل أن التحسن في النمو الاقتصادي

[1] المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2001 2014

يرجع أساسا إلى مدخيل قطاع النفط كما أن القطاعات المنتجة كالفلاحة و الصناعة و الخدمات لاتزال ضعيفة الأداء و لا تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي.

ولتحسين النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات يجب تعميق الاصلاحات الهيكلية على مستوى المؤسسات وترقية الاستثمارات، واستخدام الاقتصادي للدولة ، ويستوجب مايلي:

- ✓ تشجيع الاستثمار في بعض القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية مثل قطاعي الفلاحة و السياحة.
- ✓ اصلاح القطاع المصرفي في سياق تحفيز الاستثمار و الفعالية في تسيير المنظومة الجبائية.
- ✓ ضرورة تحسين تسيير الموارد العمومية في الإدارات و المؤسسات، وكذلك في المشاريع الكبرى لجدوى إقتصادية من خلال عصرنة التسيير و تحديث النظام المحاسبي و البنكي.
- ✓ تصوير القطاع الخاص وجعله يساهم في التنمية الإقتصادية.

ثانيا: إرتفاع معدل التضخم

ما يلاحظ على معدلات التضخم عبر مختلف برامج التنمية، وخلال السنوات الأخيرة أنها متذبذبة، حيث عرف نوعا ما إرتفاعا خلال السنوات 2009و2013 وهذا نتيجة الزيادات المتكررة في الأجور و مراجعة القوانين الأساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية و العمومية.

جدول(07): تطورات معدلات التضخم في الجزائر من 2001 إلى 2014

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2014
معدل التضخم%	4,2	2,6	3,6	3,5	6,1	3,9	4,5	6,8	5,7

من إعداد الطالبة بناء على الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2014

المطلب الثاني :تفشي البطالة وتفاقم حدة الفقر

أولا :تفشي البطالة

منذ سنة 1985 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الإنكماش الإقتصادي وتراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة والتي قلصت من حجم الإستثمارات المتماشية مناصب العمل وبالتالي الإختلال في سوق العمل بين العرض والطلب.

وفي سنة1987 إتخذت الدولة عدة إجراءات لمكافحة البطالة وتعمل على دعم التشغيل، و ذلك من خلال عدة أجهزة التي تختلف سواء من حيث تنظيمها أو نمط تمويلها أو الفئات المستهدفة،ولكن تقسيمها إلى صنفين أساسين هما:

- ✓ الشاطات التابعة لشبكة الإجتماعية والتشغيل المضامن، و التي تضم الأشغال ذات المنفعة العامة الوظائف المأجورة (مبادرة محلية)، التأمين على البطالة و عقود ما قبل التشغيل.
- ✓ الإجراءات الخاصة بالإستثمار: تهدف إلى ترقية الإستثمار و المحافظة على الشغل، و التي تضم القرض المصغر، المؤسسة المصغرة ،ومراكز دعم المشاريع الخ و إعانة المؤسسات التي تواجه صعوبات.

ويتضح من خلال الجدول التالي تقلص حجم البطالة كما هو موضح كالتالي:

جدول رقم(08) تطور اليد العاملة للفترة 2005-2015(الوحدة 1000)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
[illegible]	9493	10110	9969	10315	10544	10812	10661	11423	11964	11453	11950
[illegible]	8044	8869	8594	9145	9479	9785	9899	10170	10788	10289	10594
[illegible]	1448	1241	1375	1170	1079	1076	1062	1253	1176	1214	1357
[illegible]	448	598	616	267	233	417	371	507	481	540	461
[illegible]	15,1	12,3	13,8	11,3	10,7	10	10	11	9,8	10,6	11,7

من إعداد الطالبة بالاعتماد وثائق من الديوان الوطني للإحصائيات.الشغل والبطالة 2015

وبالرغم من انخفاض معدل البطالة إلا أن مستواه يبقى مقلقا نوعا ما ، وفي هذا الصدد نقترح مجموعة من الإستنتاجات:

- ✓ خيبة مناصب الشغل التي تم انشاؤها منذ 2004 معظمها مؤقتة ، ففي سنة 2005 نجد أن 58% من الأجراء موقعين هذا النوع الذي يحرمهم غياب الحماية الإجتماعية والإحساس بعدم المسؤولية.
- ✓ ضعف مستوى تأهيل اليد العاملة بحيث نجد أن 64.86 % من طالبي العمل هم غير مؤهلين.
- ✓ بالنسبة لتوزيع الشغل يكون توزيعه حسب القطاعات الاقتصادية، نجد قيمة قطاع التجارة والخدمات وأيضا نجد 56.70 % من نسبة المشتغلين، وهذا على حساب قطاع الصناعة، وكذلك الفلاحة البناء يشغلون 12 % و 13.60 %على التوالي.

ومن أجل تسهيل نمو وزيادة مكافة البطالة يجب وضع إستراتيجية شاملة تراعي الإعتبارات التالية[1]:

- ✓ تسيير أفضل لتركيز الأجهزة المشغلة و تخصيصها للجماعات المحلية لكي سيحسن أثر الموارد المخصصة.
- ✓ وضع آلية تمكن المتابعة و تقييم مختلف مراحل برامج التشغيل.
- ✓ تحسين نظام المعلومات الاحصائية حول التشغيل.
- ✓ الاهتمام بالتكوين ورفع مهارات لإعداد القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة بالية العاملة المؤهلة.
- ✓ الاهتمام بالقطاع الفلاحي و قطاع البناء والأشغال العمومية نظرا لزيادة القدرة الإستيعابية لعمالتها.
- ✓ ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشجيع جميع أشكال التشغيل الذاتي خاصة الحرفي وذلك من خلال منح القروض.
- ✓ إقامة البنيات القاعدية الاقتصادية الضرورية و تحسين مناخ الاستثمار لتشجيع لتوفير فرص عمل كافية.
- ✓ ضرورة رفع معدل النمو الاقتصادي حيث أن زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة إلى إرتفاع مستوى التشغيل.
- ✓ ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين و التعليم مع احتياجات المؤسسة، وسوق العمل.

ثانيا: تفاقم حدة الفقر

[1] من مداخلات الدكتور الى الملتقى الدولي الاقتصاديه الكليه 2003ص 08

إن الفقر يعتبر من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الداخلي للجزائر فقد ساهم تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في السنوات و برنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، ومع وجود جهاز انتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين.

وعلى إثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر نجد أن إعادة الهيكلة تعتمد على استخدام الأساليب الإنتاجية الكثيفة رأس المال مما أثر على مستوى التشغيل بالإضافة إلى إعتماد إجراء التصفية للمؤسسات المفلسة وبالتالي الإستغناء كليا عن اليد العاملة، وإقرار الخوصصة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات وإهمال الإعتبارات الإجتماعية التي تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف ، وبالتالي التخلص من اليد العاملة الزائدة.

إن سياسة التخفيض لقيمة الدينار وتحرير الأسعار أدت إلى تخفيض القدرة الشرائية وتدهور مستوى معيشة الأفراد.

لقد نتج عن سياسات التعديل الهيكلي المنتهجة سنة 1994 عدة إنعكاسات كون أن ذلك التعديل يتطلب سياسات إنكماشية من خلال الضغط على الصرف الذي يقتص من مستويات النمو، وبالتالي تقليص فئات واسعة من السكان ، لذلك فإن التكلفة الاجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت مرتفعة بالمقارنة بالنتائج غير المضمونة.[1]

ولمكافحة الفقر في الجزائر اعتمدت الدولة على سياسة دعم السلع الغذائية الضرورية والكهرباء والغاز والمواد الطاقوية، إضافة إلى المساعدات المباشرة للفئات المعوزة.

[1] عبد الرحيم هنية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

كما أن الاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة لمكافحة الفقر أدى إلى إعداد وزارة التضامن الوطني مهمة جديدة تتعلق بمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي. وتتمحور إستراتيجية مكافحة الفقر في مجالات التضامن الوطني والشبكة الاجتماعية برامج المساعدة على التشغيل، حيث يمكن تقديم بعض الإحصائيات الخاصة بالوضع الاجتماعي كما يلي:[1]

- انخفاض نسبة الأمية بين الكبار (أكثر من 15 سنة) من32 %سنة 2001 إلى23 %سنة 2005 لتصل إلى أقل من 15 %سنة 2014 نتيجة الدعم المدرسي وتنفيذ برامج محو الأمية.
- تضييق الفرد من الإنتاج الداخلي الخام الذي من 1500 دولار سنة 2001 إلى 3000 دولار سنة 2005 ليستقر في حدود 3500 دولار سنة 2014.
- إنتقال الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون من 9000 : دج سنة 2001 إلى 15000دج سنة 2005 ليصل إلى 18000 دج بداية من 2012.
- تحسن الوضع في مجال الأمراض المتعدية بين الأوساط الشعبية بفضل البرامج الوقائية و تحسن المياه الصالحة للشرب.

وقد عرف مؤشر الفقر تحسنا ملحوظا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(09) يوضح تطور معدلات الفقر في الجزائر خلال فترة من 2001إلى 2014

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011	2012	2014
معدل الفقر بالمليون	23	21	16	15	13	12	11.5	11.4	11.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2014/2001

[1] [illegible] "التنمية المستدامة وتحديات في الجزائر" [illegible] 2018/2017 ص 40.

ولمعالجة الفقر والتقليل من حدته ومعالجة هذه الظاهرة كان لابد من الإعتماد على مايلي:

- ✓ تشجيع الاستثمار و تحقيق الانعاش الاقتصادي مع ضرورة التحكم بالنمو الاقتصادي و تعزيز هذا النمو لصالح الفقراء بحيث يؤدي إلى زيادة فرص العمل والأجور بالنسبة للفقراء ، وتثمين الموارد العامة من أجل تعزيز التنمية البشرية.
- ✓ تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر .
- ✓ تحديد الأولويات للمشاريع الكفيلة بالاستجابة الفورية للحد من الفقر و تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- ✓ تكييف تدخل الدولة لضمان حماية المجتمع من الانعكاسات الاجتماعية الوخيمة التي تواكب الانتقال إلى اقتصاد السوق ، ومن التجاوزات التي قد يولدها البحث عن الربح السريع ، لذلك يجب على الحكومة التخفيف من آثار الاصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على الفئة المحرومة.
- ✓ وجب على الحكومة تبني سياسة اجتماعية سليمة وواضحة إذ أن الفقراء تركز على التكفل الفعلي بانشغالهم .
- ✓ تبني سياسة اقتصادية مناسبة وملائمة تسمح بدراسة مدى انعكاساتها على الجانب الاجتماعي بنجاح مع ضرورة تعويض الفقراء عن طريق آليات التخفيف من معاناتهم.
- ✓ وجوب مراعاة البرامج المعتمدة الربط بين النمو الاقتصادي و السياسة الاجتماعية و ذلك عن طريق تكييف الأجهزة المتوفرة مع أهداف و مقتضيات الإنتقال إلى اقتصاد السوق.

المبحث الثاني: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

لقد عملت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلى وضع آفاق تنموية على المدى البعيد لضمان حاجيات الحاضر والمستقبل للأجيال القادمة ، فقامت بدراسات إستراتيجية إستشرافية حول مستقبل التنمية في البلاد من خلال وضع إستراتيجية لتحقيق بعض الأهداف منها إدماج الانشغالات البيئية في برامج التنمية الإجتماعية والاقتصادية، والعمل على النمو المتواصل وتقليص ظاهرة الفقر ، حماية الصحة العمومية للسكان.

المطلب الأول : مشروع الطاقات المتجددة

إن ضمن السياسات الوطنية لترقية الطاقات المتجددة مؤطرة بفعل قوانين ونصوص تنظيمية تتمثل في القانون04/09 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

العنصر الأول :آفاق سياسة الطاقات المتجددة في الجزائر وأهدافها

- **الحافظة السامية للطاقات المتجددة**[1]

لقد حظيت فكرة الطاقات المتجددة في الجزائر باهتمام كبير وذلك منذ غير ديسمبر 1980، وذلك بإعطاء أهمية بالغة للقطاع الخاص بالطاقات المتجددة من طرف السلطة المركزية في المصادقة على ميلاد الحافظة السامية 1980 وبعدها تم البدء بإعداد الوسائل الأساسية اللازمة من أجل الانطلاق في نشاطها ووضع هياكلها الأساسية.

[1] مقال منشور بمكتبة التنمية المستدامة على الرابط التالي: www.3.2011/01/01

وبدأت بخمس مناطق تنمية وخطة تهيئة للوسائل التي توفر الدعامة العلمية والتكنولوجية والصناعية لبرنامجها التنموي المكثف به في مجال الطاقات المتجددة، ومن بين مهامها المسطرة في السياسة الطاقوية:

-القيام بجمع الأعمال المتعلقة بالمساهمات في مجال البحث والتكوين والإعلام وتجميع جميع الأقسام بالوسائل الإعلامية وخاصة منها الإنتاجية.

-تنمية الطاقة المتجددة وخاصة منها الطاقة الشمسية والطاقة الجيوحرارية وطاقة الرياح.

خلال ثلاث سنوات من الانطلاقة استطاعت المحافظة السامية وضع برنامج خاص بها، وبذلك أصبحت تنافس الدول المتقدمة، حيث حظيت بصناعة تكنولوجية للوسائل الشمسية ، ففي سنة 1985 كان أول إنجاز للمحافظة السامية يتمثل في إنجاز أول فرن فرنولية بالمركب الالكتروني ببوسعادة، واعتمدت في إنجازها على الخلايا الشمسية المصنوعة من مادة الأولية المعدة من طرف الصناعة الوطنية ومن أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة يتعين على المحافظة السامية:

- المساعدة على تحسين كفاءة الطاقة وتخفيض كلفتها.
- خفض تكلفة المواد الأولية لأجهزة استخدام الطاقة الشمسية.

ومن أجل إنجاح هذه السياسة الطاقوية فإن الدولة وجب عليها الاهتمام ودعم هذه السياسة للوصول إلى إنجاز الطاقة الشمسية تكون مطابقة لواقعنا المعاش وتكون ملائمة لاحتياجاتنا وذلك من خلال مشاركة الخبراء والمهندسين والمقبلين في هذا المجال،والهدف من كل هذا هو إيجاد كيفية لتنمية التكنولوجيا الطاقوية مع الاستعمال العقلاني وتحسين الإدارة واكتشافها.

في ظل هذا وتحت المحافظة السامية مجموعة من الأهداف تخطتها وهي بذلك تسعى جاهدة لتحقيقها، بواسطة مراكزها المختلفة ، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف لا بد من تحديد مهام كل مركز من مراكز التنمية في مجال الطاقات المتجددة مع مشاركة اختصاصات البحث للوسائل التي توفر الدعامة العلمية

والتكنولوجية وصناعة البرنامج التصوري لمحافظة السامية دو الآفاق المستقبلية فمن بين أهداف المراكز التنموية في مجال الطاقات المتجددة:[1]

- ✓ دراسة جميع الإمكانيات المتوفرة واستغلالها بطريقة عقلانية.
- ✓ ضمان تكوين وتربص المستخدمين الذين لهم علاقة بالتنمية في مجال الطاقات المتجددة.

الطاقات المتجددة والأبعاد الاقتصادية

بذلت الدولة في إعداد وسائل أساسية من أجل الانطلاق في نشاطها مع وضعها للهياكل الأساسية فالتقت بخمس مراكز تنمية وخصة تجريبية للوسائل التي توفر دعامة تكنولوجية وصناعية لبرنامجها التصوري المكلفة به في مجال الطاقات المتجددة كما تم إنشاء الهياكل المؤسساتية ومنها:[2]

1. مركز تطوير الطاقات المتجددة والجدّة (C.D.E.R)

حيث تتمحور مهامها في جمع ومعالجة المعطيات من تقييم دقيق للطاقات الشمسية البرية والجوية وصياغة أعمال البحث الضرورية في تطوير إنتاج الطاقات المتجددة واستعمالها.

2. وحدة تطوير التجهيزات الشمسية: (U.D.E.R)

المكلفة بتصوير التجهيزات الشمسية وإنجاز نماذج تجريبية تتعلق بالتجهيزات الشمسية ذات المحور الجواري ومنتجات الاستعمال المنزلي أو الصناعي أو الفلاحي.

3. وكالة ترقية وعقلنة إستعمال الطاقة:

---

[1] موقع وزارة الشباب و الرياضة المديرية الجهوية بشار، 2018.

[2] وزارة الطاقة والمناجم، الطاقات المتجددة، 2017، ص41.

حيث يتمثل دورها الرئيسي في تنسيق ومتابعة اجراء التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة وتنفيذ مختلف البرامج التي تم المصادقة عليها في هذا الاطار مع مختلف القطاعات (الصناعية، النقل، الفلاحة).

العنصر الثاني:مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر

رغم الاحتياجات الكهربائية المتعددة ما بين 1999 و 2001 لا يزال نصيب الطاقة الشمسية محدودا بالجزائر وغير مستخدمة بالشكل المطلوب ، وإن كانت قد إستخدمت وإعتمدت قانونا خاصا بالطاقة المتجددة مع تحديد هدف الوصول إلى نسبة 5 % خلال سنة 2012 و11 %خلال سنة 2020 وهدف تطوير خدمات الطاقة للمناطق المعزولة والبعيدة عن الشبكات توزيع الطاقة ويتمثل الهدف الأخير في المساهمة في إبقاء احتياجات الحروقات وإستغلال حقول موارد طاقوية متجددة لاسيما الشمسية منها.

كذلك من بين أهداف هذا المشروع تزويد 20 قرية بالطاقة الشمسية ، فقد برزت نتائج تطبيق البرنامج الوطني للكهرباء أن السبيل الفعلي لتزويد قرى الصحراء الجزائرية بالكهرباء يتمثل في الطاقة الشمسية الفوتو فولطية وإختصاص هذا البرنامج يتمثل في إيصال الكهرباء لـ 20 قرية بالجنوب ذات كثافة القاصية بسبب صعوبة إيصال الكهرباء بها بالإمتدادات الشبكية أو حتى بالوسائل التقليدية كالتزويد بالزيت، وإنارت الشمعي مولدات وهذه القرى هي ولايات الجنوب (تندوف، تمراست، أدرار، إليزي)وتعتبر شركة سونلغاز المؤسسة المكلفة على إنجاز هذا البرنامج ، لذلك بادرت بفتح مجال لمشاركة أهم الشركات الأجنبية وكذا مراكز البحث والتنمية ، ومن أهداف هذا البرنامج:[1]

- ✓ إيجاد مصادر بديلة لطاقة كون مصادر التقليدية في طور النفاد.

[1] غربي نوري، مرجع سبق ذكره، ص 11.

- ✓ استخدام مصدر الطاقة نقي ونظيف وغير ناضب.
- ✓ باستخدام الطاقة الشمسية يمكن تخفيض سعر تكلفة الإنارة في القرى النائية وكذا ترقية الأداء في المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس.
- ✓ توفير مناصب شغل جديدة وفي مختلف القطاعات لامتصاص البطالة.
- ✓ الاقتصاد في العملة الصعبة وتوفيرها في إقامة المشاريع التنموية.
- ✓ تمكين سكان المناطق النائية من الاستفادة من الخدمات العمومية دون الحاجة إلى قطع مسافات طويلة للالتحاق بالمدن.

وعلى إثر وقع إطار هذا المشروع تمس قرية مولاي حسن بمنراسن، قرية عين حبيلات، قرية حاسي ميرة، قرية تاجيغات، عين دلاغ.

حسب الدراسات المتخصصة تتلقى الجزائر ما بين 2000 و 3000 ساعة من الشمس ومتوسط 5 كيلوواط/م2 في السنة في الشمال و 2263 كيلوواط م 2 سنويا في الجنوب لكل هذه الطاقة غير مستغلة بالشكل المطلوب بالمقابل:

- ➢ مشاريع إنجاز حديقة هوائية في فيفري 2002بطاقة 10 ميغا واط بتكلوف بالتعاون بين شركة نيل وسونلغاز ومجموعة سيمنز المتعهد الصناعي لتعنية إستعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية بمنطقة أدكار التابعة لولاية تمنراست الجنوبية بما يكفي لتوصيل الكهرباء إلى 1500 حتى2000 منزل ريفي سنويا بالإضافة إلى إنجاز أول محطة ضخمة لتوليد الطاقة الكهربائية العاملة بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة تبعد عن بعد 25 كلم جنوب حاسي الرمل وهي تشكل أكبر حقل غازي في افريقيا مرشحة لأن تكون مصدر طاقوي بديل

وتتربع على مساحة64 هكتار حيث وحدها 224 جامع مطاقة الشمسية يبع طول كل واحد 150 متر.

كما تم برمجة محطتين لسنة 2013 ويتعلق الأمر بمحطة" المغير "ولاية الوادي ومحطة النعامة بولاية البيض بقدرات 150.

في الفترة الممتدة بين 2016 و 2020 تم إقرار تركيب محطات أخرى بطاقة 3000 ميغا واط لكل واحدة منها مع طاقة إضافية تقدر بـ 1200 ميغا واط وهناك برنامج يمتد إلى غاية 2030 بطاقة 6000ميغاواط سنويا إبتداء من 2013[1] .

وقد أعلنت الوكالة الفضائية الألمانية بعد دراسة علمية قامت بها أن الصحراء الجزائرية هي أكبر مخزن لطاقة الشمسية في العالم حيث تتلقى الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة إشعاع في السنة وهو من بين أعلى مستويات إشراق الشمس على المستوى العالمي، وهو ما دفع بالوكالة إلى تقديم إقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع استثمار في الجنوب الجزائري وبناءا عليه تم تقديم الاتفاق بين الحكومتين في ديسمبر2007 إنتاج من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية ونقلها إلى ألمانيا من خلال نواقل كهربائي الجزائر عبر إسبانيا بالإضافة إلى المشروع المتعلق بصنع المراوح الشمسية في منطقة الزوية ومن المقرر أن يدخل هذا المشروع طاقة سنوية تتراوح ما بين 50 و 120 ميغا واط حيز الخدمة سنة2012 والاتجاه نحو التصدير مع حلول أجل معين لإنتاج20% بحلول العام 2020 لكنه لم يجسد إلى يومنا هذا.

[1] مرجع سبق ذكره ص 45

المطلب الثاني: مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة و مشروع الصرف الصحي للفنادق.

أولا :مشروع قانون التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية

حيث صادق مجلس الشعبي الوطني يوم الاثنين 2003/11/10 على مشروعي القانونين، قانون التنمية المستدامة ومناطق التوسع ومواقع السياحية، وقد أعدت التعديلات المقترحة على المشروع بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات الأخرى المدرة للثروة وتسييره عقلانيا.

وتتمحور التعديلات حول ضرورة وضع حد للعرضي وعدم الانسجام الموجودين في التنمية السياحية التي تعرفها الرسومات السياحية الوطنية، عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه الرسومات ضمن الاستمرارية في العمل ويعتمد على تثمين الثروات الطبيعية والثقافية والحضارة الماضية، وكذلك حول إعادة الإعتبار إلى الرسومات الفندقية والسياحية قصد رفع مستواها وقدرتها الإيوائية والاستقبالية مع تنوع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة من الأنشطة السياحية.

وفي الأخير أجمعوا على الأهمية التي تتضمنها خطة إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة، وتحديد أولويات السياحة مراد تصويرها على المستوى المحلي.

صادق المجلس على مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية مع تسجيل 31 تعديل على نص المشروع وتركزت التعديلات حول العقار السياحي المادي يعرفي الاستثمار السياحي عبر مختلف ولايات الوطن وتمس التعديلات في إلغاء أوتعديل بعض المواد الواردة في المشروع كذلك المتعلقة بالولايات وخصص للهيئة السياحة وآليات الرقابة.

ثانيا:مشروع الصرف الصحي للفنادق

الجزائر تنتج سنويا ما يقدر بـــــــــــــــــــــ 2011 ألف طن من النفايات الخاصة الخطيرة ناتجة أساسا عن النشاطات الصناعية والزراعية والعلاجية، هذه الأخيرة تأتي ضمن وحدات

إنتاجية أو يتم التخلص منها بطرق غير قانونية في المزابل العمومية المخصصة أساسا للنفايات المنزلية ، مما يجعلها مصدر خطر دائم يتسبب في تلوث المياه السطحية والجوفية.

وقد سخرت الجزائر متمثلة في وزارة البيئة لهيئة الإقليم في وضع إستراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني حول وضعية البيئة والمخطط الوطني للنشاطات البيئية والتنمية المستدامة، بحيث تتمكن من تسيير النفايات الخاصة تسييرا جيدا يخضع مقاييس بيئية عالمية

هذه التنمية المعمل عنها في كل ولايات الجزائر تسمح بتفادي الأخطار المتعلقة بتسيير الموارد الكيماوية الخطرة والنفايات الخاصة وقد اهتمت وزارة البيئة والأقاليم في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من قطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات يقومون بعملية الإحصاء وفق مناهج مدروسة.

وبالفعل شهدت (11) ولايات في البلاد هي الجزائر،سكيكدة،غرداية ، تلمسان ، مسيلة ،وهران تنظم ورشات دراسة ، كل واحدة منها يومين لفائدة حوالي دولين وخمس مهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المديريات الولائية للبيئة وممثلي مسؤولي الخلايا البيئية داخل المؤسسات التي تفرز النفايات الخاصة في الجزائر وقد تضمن جدول أعمال الورشات الوضعية الحالية لتسيير النفايات الخاصة في الجزائر وكذا التسهيلات التي يقدمها القانون الجديد وكذلك وضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات[1].

[1] مقال حول ندوة وطنية حول تسيير النفايات الخاصة

المطلب الثالث :توصيات وحلول لتحقيق التنمية المستدامة

تكمن توضيح أهداف التنمية المستدامة في تحقيق نمو اقتصادي بالإضافة إلى الاهتمام بالتوزيع العادل لعوائد النمو، مع المحافظة على البيئة وإعطاء العنصر البشري دورا هاما في عملية التنمية باعتباره أداة وهدف التنمية.

وبما التنمية المستدامة هي عبارة عن عملية متعددة الأبعاد، و التي تتطلب تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني وترتكز مجدداتها على القوى الأساسية لكل من الموارد البشرية،الموارد التكنولوجية ،الموارد المالية والتكنولوجيا.

ولقد تم تحقيق العديد من الأعمال المهمة في اطار مجهودات الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة و التي أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، و من أجل معالجة النقائص التي تم حصرها يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي تمكن من تقليص التأخير الاقتصادي والاجتماعي المتراكم خلال السنوات الماضية والتي تمثلت في الآتي:

- ✓ مساعدة مؤسسات التنمية المستدامة في مجال استغلال الطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الموارد.
- ✓ محاربة كل أشكال التلوث البيئي التي من شأنها تدهور الموارد البيئية وتكثيف سياسات التوعية البيئي وإدخال البعد البيئي في المخطط و السياسات .وكذلك الثقافة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية.
- ✓ الاهتمام بالبحث والتطوير وإعتماد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأساس لتبني التنمية المستدامة.
- ✓ نشر ثقافة التنمية المستدامة لدى الجماعات المحلية ولدى المجتمع.

- ✓ تنويع الاقتصاد الجزائري وبناء اقتصاد لا يعتمد على الريع البترولي وتطبيق المعايير الاقتصادية والاجتماعية والتي تسمح بتحسين أداء مؤسسات الاقتصاد الوطني.
- ✓ الاعتماد على أدوات الاقتصاد البيئي في إدارة الاقتصاد الوطني كبديل عن أدوات الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على مؤشرات النمو وتجاهل الأضرار البيئية والاجتماعية.
- ✓ مواصلة محاربة الفقر و تحسين توزيع الدخل الحقيقي في الأرياف عن طريق برامج التنمية الريفية وفي المناطق الحضرية عن طريق الفرص الاستثمارية والبرامج الاجتماعية.
- ✓ تحديث وعصرنة الجهاز المصرفي والاهتمام بتطوير السوق المالية التي لا يعتد بمسار الاقتصاد الوطني وتطوره.
- ✓ ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وهذا بالاعتماد على القطاع الفلاحي و القطاع السياحي التي تمتلك فيهما الجزائر قدرات تنافسية هائلة.
- ✓ مواجهة التحديات الحضرية من نوعية الهواء في المناطق الحضرية وإدارة النفايات المنزلية والصناعية.
- ✓ التقليل من أنماط الاستهلاك المفرط ، و تطوير أساليب إنتاج نظيفة و رفيقة بالبيئة تحتاج تقليص من النفايات.
- ✓ تعديل مسار العولمة لتصبح أكثر ملائمة للبيئة والعدالة الاجتماعية مع ضرورة ربط حرية التجارة بالتنمية المستدامة وجعل العولمة عنصر إيجابيا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

خلاصة الفصل الثالث:

بعدما تعرفنا على تحديات التنمية المستدامة وجل التدابير والاقتراحات في تحقيق التنمية المستدامة فإننا نصل إلى استخلاص أن جل عناصر النجاح متوفرة فلا الطبيعة بخس ولا الثراء استحال عنها، وقد يسبب الحدود الضيقة في دول أخرى، أن النمو والنهوض بالشعب هو مسألة إستراتيجية للنهوض بكل قطاعات الاقتصاد الوطني في انسجام وتكامل بينهما، ومن أجل ذلك تؤكد الجزائر على ضرورة تعميق الإصلاحات والمشاريع التنموية بطريقة واقعية، وكذلك تطبيق استراتيجية قادرة على إعطاء انطلاقة جديدة للتنمية وكيفية المحافظة على ذلك.

وعلى الرغم من الجهود والمحاولات الكثيرة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، إلا أنها دائما تصطدم بكثير من التحديات والصعوبات فيجب على الجزائر تبني واعتماد إستراتيجية واستشرافية حقيقية في سبيل مواجهة هذه التحديات قصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة المنشودة.

الخاتمـــــــــــــــــة:

إن التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرارية والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية والتي تتخذ من التوازن البيئي محور أساسي لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبها مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها، فهي تتضمن تغيرات في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية في استخدام الطاقة وأكثر عدالة للمحافظة على رأس المال لتحسين توزيع الدخل وتخفيف الأزمات الاقتصادية.

وللتنمية المستدامة جوانب إيجابية وسلبية: أما عن الجوانب الإيجابية فقد تضمن التقدم المادي الكبير والتحسن في مستوى المعيشة والتوجه نحو التقدم التكنولوجي.

أما عن الجوانب السلبية، فنظرا للتقدم السريع في التكنولوجي خاصة في الدول المتقدمة تبقى الدول المتخلفة تابعة لها دائما، وكذلك تدمير البيئة عن طريق التلوث.

وفي ظل هذا بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة عند إدراكها أنها في حاجة ماسة لتحقيق تنمية مستدامة وذلك من خلال المشاكل التي شهدتها من تلوث مائي وهوائي وعدم توفرها على موارد طبيعية متجددة مما جعلها تتبع سياسات وإجراءات وقوانين صارمة ضف إلى ذلك تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتحسين التنمية المستدامة في بعض المجالات لاسيما المجال البيئي معتمدة في ذلك على ثلاث وسائل وهي :

- ✓ وضع الإطار القانوني الصارم والمتخصص ومراقبة النشاطات المسببة للتلوث وإخضاعها للمعايير الدولية ووضع رسوم خاصة لحماية البيئة تدفع بالمؤسسات المرافقة لنشاطاتها.

لكنه من خلال ما نشهد نرى بأن الجزائر لا زالت في طريق السعي نحو التنمية المستدامة من خلال المضي قدما نحو تفعيل التنمية الاقتصادية والتي لا زالت بدورها تعاني من عدة مشاكل ومعوقات.

الخـــاتمة

نتائج الدراسة:

- التنمية المستدامة هي التنمية التي توفق بين احتياجات ومتطلبات الحاضر والمستقبل.
- تتميز التنمية المستدامة على ثلاث أبعاد أساسية متكاملة ومتداخلة فيما بينها، وهي الجانب الاجتماعي-البيئي، الاقتصادي، فهي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة لفوائد هذا النمو، إضافة إلى حماية البيئة والاهتمام بالمورد البشري.
- يعد البعد البيئي هو البعد الأهم في التنمية المستدامة، لأن التنمية البيئية سوف تؤدي بلا شك إلى تحقيق تنمية اقتصادية من خلال إدامة الموارد واستغلالها بشكل أمثل، كما يساهم في رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية من خلال توفير بيئة نظيفة.

رغم الصعوبات التي تواجه الجزائر فيما يتعلق بتطبيق التنمية المستدامة إلا أنه توجد قناعات بضرورة تطبيق أبعاد التنمية المستدامة، فإن تتجاوز جميع المعوقات التي تمكنها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بعض الإنجازات التي قامت بها الدولة منذ الشروع في تطبيق الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، إلا أنه مازالت هناك الكثير من التشاكي في انتشار الفساد حاصة ما يتعلق منها بالفساد والفقر والبطالة. إن برنامج الإنعاش الاقتصادي [2001-2019] للإصلاحات الهيكلية التي تم بها بلادنا قصد إنشاء غيض ملائم لاندماجه في اقتصاد عالمي، ويمكن أن نقول أن هذا البرنامج قد استجاب لحاجات ملموسة معبر عنها لمشاريع مستدامة في كامل التراب الوطني.

قائمة المراجع:

الكتب:

- عبد الرحمان سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن عمان 2015.

- مدحت أبو النصر، ياسين مدحت محمد، التنمية المستدامة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر 2017 .

-أحمد عبد الفتاح زاجي، التنمية المستدامة في المجتمع الذكي في ضوء المتغيرات العالمية والتقنية الحديثة،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2013 .

- وردية ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية، جامعة الجزائر ،2000

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، 2003 ، الدار الجامعية ، الإسكندرية.

- سعاد محمد علاء التنمية والدولة 2004 ، دار مبية للنشر و التوزيع.

- قادي عبد المجيد ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، 2003 ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر .

- عبابة عبد الله، بوقرة رابح، الوظائف الاقتصادية و الحوكمة الاقتصادية و التنمية المستدامة، دار شباب الجامعة الإسكندرية2009

- عليه عثمان محمد ، أبو زنط ماجد ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفا للنشر والتوزيع ، عمان 2010.

- تركماني عبد الله، التنمية المستدامة والأمن الإنساني في العالم العربي، ورقة عمل قدمت لمعهد العلاقات الدولية في تونس2000.

المذكرات و المحاضرات:

- عثمان عثمانة ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، مذكرة لنيل ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة2013

- أ.دودي، محاضرات مقياس التنمية المستدامة، جامعة عبد الحميد بن باديس،2017

- شريف عمر، التنمية والكفاءات الاستخدامية للموارد المتاحة ، محور المداخلة:اقتصاديات الطاقة المتجددة الآثار الاقتصادية مجالات استخدامها، جامعة سطيف18/17 أفريل2008.

- رياض ربعي، **موارد الطاقة والتنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، اقتصاد التنمية، جامعة عنابة، 2012.

التقارير:

- تقرير وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، دليل الطاقات المتجددة،2007

- تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية، المستقبل المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك،1987

المجلات:

- رومان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 17 ،ديسمبر 2008

- ناصر مراد ، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ، مجلة المواضيع ، العدد 16 جوان 2016.

المواقع الالكترونية:

- الديوان الوطني للإحصائيات

الملخص:

لقد نال موضوع التنمية المستدامة في فترة التسعينات الماضية اهتماما عالميا، تم عقد عدة مؤتمرات من أهمها في القمم والمنتديات الدولية وكان آخر قمة قمة جوهانسبورغ التي عقدت في جنوب إفريقيا سنة 2002. وأصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية الاقتصادية والثروات بين الأجيال الحاضرة والصاعدة. وبما أن العالم هو مشكل يتطلب تجهيزات ضخمة لمعالجة مشاكل البيئة عليه لذا تشكل التنمية المستدامة أداة هامة لمواجهة مختلف الحوائل البيئية بالنسبة لأفراد المجتمع. وتكمن المشكلات الأساسية التي تواجه الدول المتخلفة في الركود المؤسسي الذي تعيش فيه مما يقتضي إيجاد نموذج وسياسات إستراتيجية تنموية قادرة على تطويع هذا الركود

الكلمات المفتاحية:التنمية،التنمية المستدامة،الإنعاش الاقتصادي،واقع وآفاق.

Résumé

Le sujet du développement durable au cours des dernières années a reçu une attention mondiale, de sorte que plusieurs conférences ont été organisées pour lui dans le cadre de sommets et de forums internationaux, et le dernier était le Sommet de Johannesburg, qui s'est tenu en Afrique du Sud en 2002. Le développement durable est devenu un préalable à la justice et à l'équité dans la répartition des fruits et acquis du développement économique et des richesses. Parmi les générations présentes et émergentes, et puisque la pauvreté est un problème qui nécessite des efforts considérables pour faire face aux problèmes qui en découlent, le développement durable constitue un outil pour faire face aux différents obstacles croissants pour les membres de la société. Les principaux problèmes auxquels sont confrontés les pays sous-développés résident dans la stagnation chronique dans laquelle ils vivent, ce qui nécessite de trouver un modèle et des politiques de développement stratégiques capables de briser cette stagnation.

Mots-clés: développement, développement durable, relance économique, réalité et perspectives.